

عروض كتب ورسائل جامعية

مركز الطفل في القانون الدولي العام

فاطمة شحاتة أحمد زيدان

علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية

نهي عاطف عدلي العبد

سلوك المراهق (قراءات وتفسيرات)

إليزابيث إريس

ترجمة : مروة هاشم

مركز الطفل في القانون الدولي العام

فاطمة شحاته أحمد زيدان ❖

رسالة الدكتوراه المعنونة (مركز الطفل في القانون الدولي العام) ، من إعداد د. فاطمة شحاته أحمد زيدان ، حيث تمت مناقشتها في كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية في ديسمبر عام 2003 ، وتقع الرسالة في 470 صفحة .

تطرقت الدراسة إلى مركز الطفل في القانون الدولي العام ، حيث تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل في حياة الإنسان بوصفها مرحلة تكوين الناشئين وإعدادهم. ذكرت الباحثة أن الطفل بوصفه مخلوقاً بشرياً ضعيفاً له حقوق إنسانية أساسية ينبغي أن تعمل هيئات المجتمع والدولة على صيانتها ، وضمان تمتع الطفل بها ، فالأطفال من أكثر الجماعات البشرية تائراً بانتهاكات حقوق الإنسان.

وحقوق الطفل ليست منفصلة عن حقوق الإنسان بصفة عامة ، فهي حقوق الإنسان في مرحلة من مراحل العمر ، والطفل لا يعدو في نهاية المطاف كونه إنساناً . وهي التزامات على الأسرة والدولة ، لذلك اهتم المجتمع الدولي بحقوق الطفل ، ليس فقط من خلال حمايته لحقوق الإنسان عامة ، ولكن من خلال إجراءات خاصة تضمن توفير الحماية القانونية للأطفال.

وفي ضوء ذلك قسمت الباحثة الدراسة إلى باب تمهيدي وثلاثة أبواب. فيتناول الباب التمهيدي تعريفاً عاماً بحقوق الطفل ، وجاء في فصله الأول تعريف الطفل خاصة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام 1989 ، وانتهت الباحثة

❖ دكتوراه في القانون الدولي العام ، جامعة الاسكندرية ، مصر .

إلى أن "الطفل هو كل إنسان حتى سن الثامنة عشرة إلا إذا حدد قانون بلده سنأ أقل" دون ربط ذلك ببلوغ سن الرشد.

ثم تناولت الباحثة حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية ، وذكرت أنه إذا كانت حقوق الإنسان ، ومنها بالطبع حقوق الطفل ، كما يعرفها العالم اليوم قد تأثرت في بدايتها وتأصيلها وتطورها بعوامل قومية ودولية ، فإنه ينبغي ألا يغيب عنا أن الإسلام كان أول من نادى بهذه الحقوق الإنسانية بتكريمه الإنسان ورفع من شأنه . قال تعالى : "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات" (الإسراء: 70). وجاءت الشريعة الإسلامية بدستور كامل يعترف بالحقوق والحريات الأساسية للطفل ، سواء أكان ذلك قبل الميلاد أم بعده ، بل لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالأسرة التي سوف ينبت الطفل منها بوصفها الركيزة الأساسية في تكوين المجتمع الإسلامي الصحيح وبناءه.

ثم عرضت الباحثة للتطور التاريخي لحقوق الطفل في القانون الدولي العام. وفي الفصل الثاني عرضت الباحثة لمصادر حقوق الطفل العالمية والإقليمية في القانون الدولي العام بوصفه إنساناً وبوصفه طفلاً.

وبخصوص الوثائق العالمية الخاصة بالإنسان عامة ، تناولت الباحثة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 ، وكذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 .

وبالنسبة للوثائق الإقليمية الخاصة بالإنسان عامة ، تناولت الباحثة الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام 1950 والميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 ، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام لعام 1990 ، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 1994 .

وبخصوص الوثائق الدولية الخاصة بالطفل ، فتنقسم إلى:

الوثائق العالمية الخاصة بالطفل ، وتتمثل في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924

وإعلان حقوق الطفل لعام 1959 والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائته لعام 1990 وإعلان عالم جدير بالأطفال لعام 2002 والوثائق الإقليمية الخاصة بالطفل ، وتتمثل في ميثاق حقوق الطفل العربي لعام 1983 ، والإطار العربي لحقوق الطفل لعام 2001 ، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 ، وإعلان حقوق الطفل ورعايته في الإسلام لعام 1994 ، والإعلان الإفريقي حول مستقبل الطفل لعام 2001 .

وكرست الباحثة الباب الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام 1989، وعرضت في فصله الأول نشأة الاتفاقية ودورها في الارتقاء بحقوق الطفل والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية وتشكل فلسفتها العامة ، وطبيعتها القانونية وعلاقتها بالقوانين الداخلية . وفي ذلك بينت مدى التزام مصر بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل. وفي فصله الثاني عرضت الباحثة لدراسة تحليلية مقارنة بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات حقوق الإنسان عامة تناولت حقوق الطفل في البقاء والنمو متمثلة في حقوق الطفل قبل مولده ، وحق الطفل في الحياة ، وفي الرضاعة الطبيعية والتغذية والصحة والنفقة وحسن المعاملة والمساواة والسكن. وكذلك حقوق الشخصية الذاتية متمثلة في حق الاسم والجنسية ودور الجنسية في حماية الطفل من خلال الدولة التي يحمل جنسيتها. وتناولت حقوق النماء متمثلة في حق التعليم والوسط العائلي. وأخيراً تناولت حقوق المشاركة متمثلة في حق الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية وتكوين الجمعيات والاجتماع السلمي والحق في الخصوصية والحصول على المعلومات وحق اللعب والترفيه.

وخصصت الباحثة الباب الثاني لحقوق الأطفال في الظروف الاستثنائية ، تناولت فيه حق الطفل المعاق في الحماية ، وحماية الأطفال في ظل النزاعات المسلحة ، وحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي ، ومن الاختطاف أو البيع أو الاتجار بهم في مجالات العمل المختلفة وحماية حقوق طفل الأقليات والطفل الجانح.

وفي الباب الثالث تناولت الباحثة الرقابة الدولية على احترام حقوق الطفل . وقد قسمته الباحثة إلى سبعة فصول. تناولت في الفصل الأول : الرقابة الدولية العامة على احترام حقوق الطفل من خلال كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والأمانة العامة. وكرست الفصل الثاني للرقابة الدولية ضمن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، فتناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وخصصت الفصل الثالث للرقابة الإقليمية على احترام حقوق الطفل ، فتناولت الرقابة الأوروبية متمثلة في اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الوزراء والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، والرقابة الأمريكية متمثلة في اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ، والرقابة الإفريقية متمثلة في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة المعنية بحقوق الطفل الإفريقي ورفاهيته ، ثم بينت هيئات الرقابة العربية على احترام حقوق الطفل متمثلة في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ، ولجنة خبراء حقوق الإنسان واللجنة العربية لحقوق الإنسان ، والمحكمة العربية لحقوق الإنسان . بعد ذلك تناولت دور جامعة الدول العربية في حماية الطفل العربي من خلال اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية وإدارة الطفولة بجامعة الدول العربية.

وفي الفصل الرابع ، تناولت الرقابة على اتفاقية حقوق الطفل متمثلة في لجنة حقوق الطفل الدولية.

أما الفصل الخامس ، فعرضت فيه لدور الوكالات الدولية المتخصصة في حماية حقوق الطفل واحترامها ، مثل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وكذلك الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة متمثلة في صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" . وفي الفصل السادس: بينت دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الطفل ، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والمركز الدولي لنماء الطفل ، والمجلس العربي للطفولة والتنمية.

وفي الفصل السابع: تناولت الرقابة القومية على حماية حقوق الطفل متمثلة في رقابة المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر.

وانتهت الدراسة إلى أن القانون الدولي العام - بوصفه نظاماً يعلو أنظمة القوانين الداخلية - يلزم الدول بأن تحترم حقوق الأطفال في البقاء والنماء والتنشئة الأسرية والشخصية الذاتية والمشاركة ، بالإضافة إلى احترام وحماية حقوق الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة واستثنائية ، وأن الدول يجب عليها أن تراعي ما وضعه القانون الدولي بخصوص حقوق الطفل.

وختمت الباحثة الدراسة بخاتمة تتضمن أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات،

وهي:

- 1- أن الأطفال هم الأمل والمستقبل ، لذلك فإنهم جديرون بالحصول على أفضل حماية وفرص يمكن إتاحتها لهم ؛ حتى يستطيعوا النمو في جو من الأمن والأمان والسعادة، ويسوده السلام الذي أصبح أمراً ضرورياً للكبار والأطفال على حد سواء.
- 2- ضرورة التوعية بأن الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة تتيح للطفل بداية موفقة في حياته ، خاصة أن الرعاية التي يتلقاها الطفل في سنوات عمره الأولى تلعب دوراً حاسماً في نمائه الكلي ورفاهيته بوصفه سيكون إنساناً بالغاً في المستقبل ، كذلك ضرورة توفير حماية خاصة للطفل في هذه المرحلة العمرية ، بوصفها تشكل جزءاً حيوياً من الجهود الرامية لدعم حقوق الطفل.
- 3- ضرورة الاعتراف بأن حقوق الطفل تعتمد على الأبوين والأسرة بمعناها الواسع والمجتمع العالمي بأسره ، لذلك فإن تعزيز مؤسسة الأسرة والروابط الأسرية هي أكثر السبل فعالية لحماية الأطفال من التهديدات العديدة التي يواجهونها في مختلف المجتمعات. والأسرة بوصفها الوحدة الطبيعية لنمو جميع أعضاء المجتمع ورفاهيتهم وخاصة الأطفال يجب أن تزود بالحماية والمساعدة اللازمتين ، بحيث تضطلع بمسئولياتها على أكمل وجه. بالإضافة إلى ذلك فيجب تأكيد مسؤولية الأسرة الممتدة والأسرة الكافلة بوصفها بديلاً أولياً عن الوالدين في التنشئة والرعاية الأسرية ، ولا يلجأ إلى المؤسسات الأخرى إلا بوصفها ملجأً أخيراً.
- 4- تعزيز مبدأ مفهوم المشاركة لدى الأطفال ، وخاصة المراهقين والشباب في جميع القرارات والأمور التي تؤثر في وضعهم داخل الأسرة وخارجها ، على أساس أن الشباب هم عناصر التغيير وتبادلهم لآرائهم وتعبيرهم عنها بحرية وحصولهم على المعلومات والأفكار سيمكنهم من بناء مستقبل أفضل ، ويصبحون مواطنين مسؤولين وفاعلين على أرض الواقع.
- 5- ضرورة الربط بين أوضاع الطفولة وأوضاع المرأة ، ومنع التمييز والعنف ضد الطفلة الأنثى على وجه التحديد في مجالي الصحة والتعليم ، والاعتراف بالتكامل والتضافر بين اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

- المرأة لعام 1979 ، فهما تشكلان علامة قانونية فارقة إلى تحقيق مستقبل أكثر إنسانية للأطفال الإناث.
- 6- الالتزام بقيم الثقافة والحرص على الهوية الثقافية وترسيخ جذور الثقافة بين الأطفال، بالإضافة إلى تعزيز روح الانتماء إلى البيئة.
- 7- ضرورة أن تصبح اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 مقياساً لا تقبل أية دولة سواء أكانت غنية أم فقيرة أن تنزل إلى ما دونه من خلال ما توفره هذه الدول للأطفال من رعاية وحماية ، مع الأخذ في الحسبان مراعاة خصوصية المجتمع وقيمه الخاصة وتقاليده، لكنها يجب أن لا تكون عذراً لإنكار بعض هذه الحقوق أو التنصل منها.
- 8- نظراً لما تسببه الحروب من مأس ودمار بشري يتمثل في تزايد أعداد مشوهي الحرب والمعاقين كما يجري الآن على أرض فلسطين والعراق ، فإن الأمر يستدعي إثارة ضمير العالم ودعوته إلى اتباع مبادئ التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان عامة والطفل خاصة ، وتقديم المساعدة للتخلص من مخلفات الحروب وتخفيف الآثار المترتبة عليها بوصفها أحد الأسباب الرئيسية للإعاقة .
- 9- ضرورة التوعية بأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ، يعد من أخطر انتهاكات حقوق الطفل الإنسانية وبأن استمرار هذه الآفة يعد إهانة للقواعد الدولية المعترف بها ، وبأن احترام حقوق الطفل خاصة والإنسان عامة ، لا يمكن أن يتعزز إذا قبل المجتمع الدولي باستمرار هذه الجريمة غير الإنسانية.
- 10- ضرورة حماية الطفل من مختلف أشكال إساءة المعاملة والاستغلال التي قد يتعرض لها في داخل الأسرة أو في المجتمع ، وفي ذلك يجب مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال بما يحقق الهدف المنشود فيما يتصل بالوقاية من هذه الظاهرة غير الإنسانية ، كذلك تأمين حق الأطفال المتضررين من مختلف أشكال الإساءة والاستغلال من الإبلاغ والتقاضي مباشرة أو عن طريق من يمثلونهم ، بالإضافة إلى ذلك يجب تأمين التأهيل وإعادة إدماج في المجتمع بوصفهم ضحايا مجنياً عليهم.
- 11- دعم القيام بحملات من وسائل الإعلام لتوعية الناس وإعلامهم بالخطورة التي تنتج

- عن بيع الأطفال والتصوير الإباحي لهم ودعارة الأطفال ، وتجنب نشر البرامج التي يمكن أن تساهم في تشجيع هذا الاستغلال.
- 12- تقديم الدعم للأطفال والمراهقين في مجال تعليم سبل حماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، وتوفير الوسائل الطوعية والسرية لإسداء المعلومات والمشورة لهم وإجراء الاختبارات فيما يتعلق بهذا الفيروس وغيره من الإصابات الأخرى المنقولة بالاتصال الجنسي وتوفير طرق المعالجة منها.
- 13- التصدي لأسباب الإعاقة بنشر التوعية للوقاية منها وتوفير الخدمات المختلفة للمعاقين، وتأهيل المعاقين وإعادة تأهيلهم في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية وضمان حصول الطفل المعاق على جميع حقوقه بالتساوي مع باقي الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك.
- 14- التأكيد على أن عمل الأطفال هو قضية عالمية ، وأن حماية الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال التي نصت عليها الاتفاقية رقم 182 لعام 1999 تأتي خطوة أولى لمواجهة عمل الأطفال التي لا يمكن التغاضي عنها أو التسامح حيالها ، هذا مع عدم استغلال عمل الأطفال للضغط على الدول ، وخاصة النامية ومحاربة منتجاتها، ومن ثم منع صادراتها من الدخول للأسواق العالمية بوصف ذلك يمثل انتحاراً لهذه البلاد في ظل العولة والهيمنة غير المسبوقة على مر التاريخ.
- 15- على الحكومات اتخاذ تدابير إضافية لإصلاح نظام قضاء الأحداث طبقاً لاتفاقية حقوق الطفل ، ولا سيما المواد 37 ، 40 ، 39 منها ، وطبقاً لمعايير الأمم المتحدة الأخرى في هذا الميدان ، مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) ، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) ، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم.
- 16- التماس المساعدة التقنية في مجال قضاء الأحداث وتدريب الشرطة من الهيئات ذات الصلة بما فيها لجنة حقوق الطفل واليونسيف ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفرع المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ولجنة حقوق الإنسان ، فضلاً عن الفرع المعني

- بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والإعلام التابع لمركز حقوق الإنسان.
- 17- على الحكومات أن تدرك أن أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وأنماط التمييز تساهم في اندلاع النزاع المسلح ، ومن ثم ينبغي عليها أن تعيد النظر في ميزانياتها الوطنية لمراجعة المخصص لنفقاتها العسكرية بإعطاء الأولوية في تخصيص اعتمادات الميزانية لضمان حقوق الأطفال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى أقصى حدود الموارد المتاحة - وعند الحاجة - في إطار تعاون دولي.
- 18- ضرورة التزام الدول المانحة بالمشاركة في المسؤولية الدولية الساعية للنهوض بحقوق الطفل وتطبيق مبادرة 20/20 التي تخصص حداً أدنى من نسبة المعونات الدولية والمخصصات الوطنية للعمل من أجل الأطفال.
- 19- يجب ألا يتحمل الأطفال جشع الكبار في ظل اجتياح اقتصاديات السوق الرأسمالية وسيادة المصالح وازدواجية المعايير ، كما يجب ألا يكون التقدم العلمي والثورة التكنولوجية الهائلة سبباً في معاناتهم ، إن لم يكن دمارهم واغتيال براءة الطفولة ، بل يجب أن يكون الأطفال في مقدمة الأمور والقرارات التي تتخذ على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية من منطلق "مبدأ الأطفال أولاً".
- 20- أن الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في حاجة إلى وسيلة فعالة لضمان الحقوق الواردة فيه وحمايتها ، وذلك عن طريق منح الأطفال والمسؤولين عنهم حق اللجوء إلى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لطرح قضاياهم مباشرة أمام المحكمة.
- 21- أن الطفل العربي في حاجة إلى اتفاقية تشمل حقوقه وترسم آليات حمايتها وتتجنب مثالب الصياغة الموجودة في ميثاق حقوق الطفل العربي لعام 1983 ، وتتضمن خاصة آلية للرقابة على تنفيذها.
- 22- أن التحديات الجسام التي يتعرض لها الطفل العربي تستدعي أن تكون له "منظمة عربية للطفولة" على غرار "المنظمة العربية للمرأة" ومنح تلك المنظمة الصلاحية القانونية والتنظيمية لاتخاذ القرارات المناسبة لمساعدة الأطفال والدفاع عن حقوقهم وحمايتهم.

23- ينبغي حث جميع الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية ، والبروتوكول الصادر بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الصادر عام 2000 . وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الخاص بحظر الاتجار بالأشخاص ، خاصة النساء والأطفال ، الصادر عام 2000 ، وكذلك التصديق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 ، وكذلك التصديق على اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي ، واتفاقية لاهاي لعام 1993 بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي. مع الأخذ في الاعتبار أن التصديق ما هو إلا البداية ، أما التطبيق فإنه يتطلب الإرادة السياسية الفاعلة الملتزمة والعمل الجاد من جانب جميع الدول المصدقة عليها .

24- تأكيد أهمية ترجمة الالتزام بحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة وفي ظل الاحتلال الأجنبي بآليات محددة بما في ذلك تعزيز دور المقرر الخاص للأمم المتحدة، وأن يقوم مجلس الأمن بدراسة أثر العقوبات الدولية على الأطفال قبل فرضها ومتابعة أثرها عليهم ، مع الحرص على تضمين جميع المبادرات السلمية بما في ذلك أعمال لجان التحقيق، عنصر الحماية الخاصة للأطفال في ظروف الاحتلال والحصار والأسر ، مع ضرورة تعيين المراقبين الدوليين لضمان حماية المدنيين في ظروف النزاعات ، وذلك عن طريق المبادرات التي تؤكد حصانة العاملين في مجال المعونة الإنسانية ، وكذلك المعونات الإنسانية والاتفاق على فترات وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة للخدمات الإنسانية للتدخل والاتفاق على مناطق وممرات آمنة تحظر الأعمال العسكرية بهدف توفير المعونة للمدنيين ، خاصة للأطفال والأمهات.

25- ضرورة الاهتمام بالتعاون الدولي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل ، وإبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف كلما أمكن ، وذلك مثلاً في سياحة الجنس ونقل الأعمال الإباحية للأطفال عبر الحدود الوطنية بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت ، ومشكلة الأطفال الذين يباعون لأغراض الدعارة ، أو الذين يتم تهريبهم إلى بلاد أخرى.

- 26- ضرورة التزام الدول التي صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل وغيرها بمطابقة القوانين والتشريعات والممارسات الوطنية لتتمشى مع أحكام تلك الاتفاقية ، وتقديم التقارير عن التدابير التي اتخذت لهذا الهدف خاصة إلى لجنة حقوق الطفل الدولية.
- 27- في ظل الأوضاع المساوية الراهنة التي يتعرض لها الأطفال داخل بلدانهم وخارجها ، يجب النظر في إنشاء وظيفة "مُحامٍ عام" للأطفال يتحرك بسرعة وقوة إذا ما تعرضت حقوق الأطفال لأية انتهاكات.
- 28- ينبغي تدعيم التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية بهدف رصد وضع الأطفال وتقديم المقترحات والبرامج الكفيلة بالنهوض بحقوق الأطفال في جميع المجالات ، ويمكن لتلك المنظمات أن تلعب دوراً كبيراً فاعلاً لحماية حقوق الأطفال.
- 29- بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به الأطفال والذي أتت به اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 ، فإن هذه الاتفاقية تفتقر إلى الفاعلية وقوة الإلزام ، وإن كان هذا لا ينبغي أن يغفل الإشادة بالدور الهائل الذي تقوم به "لجنة حقوق الطفل الدولية" ؛ وذلك لمراقبة تطبيق الالتزامات الواردة في الاتفاقية وتنفيذها للوقوف على مدى التقدم في مجال رعاية حقوق الأطفال وكفالتهم ، لذلك يجب تعزيز اتفاقية حقوق الطفل ببروتوكول إضافي يوسع من اختصاصات لجنة حقوق الطفل ؛ من أجل إرساء نظام أكثر فعالية لحماية حقوق الأطفال يستند إلى رقابة قانونية حقيقية من خلال إنشاء محكمة دولية لحقوق الأطفال تضم الخبراء والمتخصصين في مجال الطفولة.

علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية

نهى عاطف عدلي العبد

تُعد تنمية الطفولة والاهتمام بها من العوامل الأساسية لرفي وتقدم الشعوب ، فأطفال اليوم هم شباب الغد ، ونصف الحاضر والمستقبل ، وتمثل الرعاية السليمة للطفولة المستقبل المزدهر لأي أمة ، ويتطلب ذلك ضرورة الاستجابة لاحتياجات الطفل الأساسية ، وفي مقدمتها الاحتياجات الإعلامية .

ولقد بدأ الاهتمام العالمي بالطفولة منذ إعلان جنيف لحماية الأطفال عام 1924 ، ثم تطور ليصبح نواة لإعلان الطفل عام 1959 ، وتم تخصيص عام 1979 ليكون عاماً دولياً للطفل ، بهدف تكريس كل الجهود من أجل وضع الطفولة في مقدمة الأولويات ، ثم جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 لتعزيز الاهتمام العالمي بقضايا الطفل واحتياجاته وحقوقه . وشكل مؤتمر القمة العالمي للطفولة في سبتمبر 1990 ومايو 2002 ذروة الاهتمام بالطفولة ، واتفق المجتمع الدولي على أعلى المستويات السياسية على أهداف إنمائية لتحسين حياة الأطفال ، وإقرار الإعلان الخاص ببقاء الطفل وحمايته ونمائه ، وأقرت الأمم المتحدة بالقرار رقم 25/53 في العاشر من نوفمبر 1998 الفترة من 2001 إلى 2010 العقد الدولي لثقافة السلام ولللاعنف لأطفال العالم .

كما تزايد الاهتمام بالطفولة على المستوى الوطني في أعقاب إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة عام 1988 ، والمبادرة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، وإعلان السيد الرئيس محمد حسني مبارك لوثيقتي العقد الأول والثاني لحماية الطفل

✪ مدرس مساعد بمعهد الإعلام وفنون الاتصال - جامعة 6 أكتوبر .

المصري ورعايته ، وصدر قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 ولائحته التنفيذية ، والذي جاء معبراً عن الرعاية الكاملة لحقوق الطفل ، وخصص الباب السابع لثقافة الطفل ونص على أن تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل الثقافية في شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة، وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث .

أولاً : مشكلة الدراسة

أشارت الدراسات السابقة إلى الإقبال المتزايد من الأطفال على مشاهدة التلفزيون بغض النظر عن : النوع ، والسن ، ومكان الإقامة والمستوى التعليمي ، حيث تساعد خصائص التلفزيون كوسيلة اتصال - بغض النظر عن كون البث أرضياً أو فضائياً - على أن يكون أكثر وسائل الاتصال التي يتعرض لها الأطفال ، حيث يجمع بين الصوت والصورة الملونة المتحركة ، ويستطيع تكبير الأشياء الصغيرة وتقريب الأشياء البعيدة ، وتحريك الأشياء الثابتة ، وتتعدد مضامينه ، وخاصة مع انتشار القنوات الفضائية وتنوعها بين القنوات العامة والمتخصصة ، لكل ذلك أصبح التلفزيون عنصراً أساسياً في حياة الطفل ، ويشغل حيزاً كبيراً من وقته . وأشارت الدراسات التي أجريت منذ الستينيات من القرن الماضي أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 - 12 سنة يشاهدون التلفزيون ست ساعات يومياً .

وتؤكد نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت على الطفل المصري تزايد إقباله على مشاهدة برامج التلفزيون ، فلقد تبين من دراسة حديثة على 1400 من الأطفال المصريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 - 15 سنة في عشر محافظات أن (99,9%) من العينة يشاهدون التلفزيون ، وبلغ متوسط المشاهدة اليومية للتلفزيون عند عينة هذه الدراسة ست ساعات وخمسين دقيقة يومياً ، كما أشارت الدراسات الميدانية التي أجريت حول علاقة الجمهور المصري بالقنوات الفضائية إلى الإقبال المتزايد على مشاهدة هذه القنوات الفضائية .

يضاف لكل ما سبق أن مشاهدة التلفزيون تتميز دون وسائل الإعلام الأخرى بأنها نشاط أسري ، حيث أشارت إحدى الدراسات الميدانية أن هناك جماعات مشاهدة تنشأ في البيوت . وتعد مشاهدة التلفزيون النشاط الأول للأطفال المصريين في وقت الفراغ ،

كما أن التلفزيون هو الوسيلة الأكثر سيطرة ضمن وسائل إعلام الطفل في مصر والعالم العربي .

ورغم انتشار القنوات الفضائية في الدول العربية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ، فإن علاقة الطفل المصري ، الذي يشكل (49,4%) من إجمالي عدد سكان الجمهورية - حسب تعداد السكان - بهذه القنوات الفضائية لم يتطرق إليها أحد بالدراسة من قبل . ومن هنا وجدت الباحثة أن هناك "موقفاً مشكلاً" يتمثل في ندرة المعلومات حول علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية ، ومن ثم تتحدد المشكلة البحثية في "التعرف على علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية" ، ودوافع مشاهدتها والإشباع المتحققة عند الأطفال الذين يشاهدون هذه القنوات .

ثانياً : أهمية مشكلة الدراسة

وتتبع أهمية المشكلة البحثية في أغلب الدراسات من اهتمام الباحث بها واقتناعه بجدوى دراستها من ناحية ، وأهمية الموضوع على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي من ناحية أخرى . وقد توافرت في هذا الموضوع تلك المواصفات ، حيث إن موضوع "علاقة الطفل بالقنوات الفضائية" يُعد من الموضوعات المطروحة بقوة على الساحة المصرية والعربية والدولية في السنوات الأخيرة ؛ نظراً للاهتمام المتنامي بالطفولة ومعدلات مشاهدة الأطفال المرتفعة للمضامين المعدة للكبار في هذه القنوات الفضائية ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات والبحوث التي أجريت حول علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية، حيث اهتمت الدراسات السابقة بعلاقة الجمهور العام بالقنوات الفضائية أو علاقة جماهير نوعية بهذه القنوات ، مثل : الشباب والمرأة والمراهقين ، وبذلك لم تدرس أكثر الشرائح تائراً بهذه الوسيلة الجديدة - بفعل قلة الوعي وصغر السن - وهم الأطفال ، بالإضافة إلى أهمية المرحلة العمرية التي تتصدى لها الدراسة ، وهي مرحلة الطفولة المتأخرة (9 - 12) سنة ، والتي تشهد تطوراً في شخصية الطفل قد تكون معه السيطرة عليه والتدخل فيما يشاهده من مضامين صعبة بعض الشيء .

ثالثاً: أهداف الدراسة

يُعد تحديد أهداف الدراسة من الخطوات الأساسية في سبيل الوصول إلى نتائج متكاملة وصحية . ويتمثل تحديد هدف الدراسة في عبارة أو تساؤل رئيسي يُطرح وتنبثق منه عدة تساؤلات فرعية ، وتساعد عملية التحديد الدقيق لأهداف الدراسة في وضع تساؤلات الدراسة وتصميم صحيفة الاستقصاء كمرحلة لاحقة ، وإن كان هناك قصور ما في تحديد أهداف الدراسة بدقة ، تخرج صحيفة الاستقصاء مشوشة وغير مكتملة الجوانب .

وتسعى هذه الدراسة إلى الانطلاق من مدخل الاستخدامات والإشباعات لاختبار فروضه حول استخدامات الأطفال للقنوات الفضائية العربية والإشباعات المتحققة .

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات الطفل المصري للقنوات الفضائية والإشباعات المتحققة . وقد استخدمت الباحثة منهج المسح باعتباره جهداً علمياً منظماً؛ للحصول على البيانات من خلال صحيفة الاستقصاء التي تضمنت 57 سؤالاً ، وطبقت على عينة عمدية قوامها 480 مفردة من الأطفال في نهاية مرحلة الطفولة المتأخرة الذين تمتلك أسرهم أجهزة التقاط القنوات الفضائية ، وقد تم سحب العينة بأسلوب التوزيع المتساوي على المتغيرات الثلاث لهذه الدراسة ، وهي : النوع ونوع المدرسة والمستوى الاقتصادي الاجتماعي . وقد سحبت العينة من مدارس ثلاثة أحياء في القاهرة ، هي : مصر الجديدة وحدائق القبة وشبرا . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، منها :

- يشاهد جميع المبحوثين (عينة الدراسة) القنوات الفضائية ، ويشاهد (42,5%) القنوات الفضائية العربية أكثر ، ويشاهد (21,9%) القنوات الفضائية الأجنبية أكثر ، وتتساوى مشاهدة القنوات العربية والأجنبية لدى (35,6%) من عينة الدراسة .
- يشاهد القنوات الفضائية العربية العامة جميع الأطفال عينة الدراسة - حيث سُحبت العينة عمدياً من مشاهدي القنوات الفضائية - وتتوزع درجات مشاهدتهم لهذه القنوات على ثلاث درجات ، هي : المشاهدة دائماً (61,7%) ، المشاهدة أحياناً (25%) ، والمشاهدة نادراً (13,3%) .
- يشاهد القنوات الفضائية العربية يومياً (65,4%) من الأطفال عينة الدراسة ، ويتراوح عدد أيام المشاهدة عند باقي مفردات العينة بين : المشاهدة لمدة يومين أسبوعياً

- (8,1) ، ثلاثة أيام (7,1) ، يوم واحد (5,6) ، خمسة أيام (5,4) ، أربعة أيام (4,4) ، وستة أيام (4) .
- يوجد يوم (أو أيام) تزداد خلالها مشاهدة الأطفال (عينة الدراسة) للقنوات الفضائية العربية في (77,7) من إجمالي عينة الدراسة ، وأهم هذه الأيام عند الذين لديهم يوم (أو أيام) تزداد خلالها مشاهدتهم القنوات الفضائية - طبقاً لما أحرزته من تكررات هي : يوم الخميس (79,6) ، يوم الجمعة (71,3) ويليها بفارق نسبي كبير أيام : الثلاثاء (12,6) ، الأحد (7,8) ، السبت (5,1) ، الأربعاء (3,5) ، ويوم الاثنين (3,9) .
- يشاهد (30,6) من الأطفال (عينة الدراسة) القنوات الفضائية العربية 4 ساعات فأكثر يومياً ، كما يشاهدها (24,6) من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات ، و(24,4) من ساعة إلى أقل من ساعتين ، و(15,6) من ثلاث ساعات إلى أقل من أربع ساعات ، ويشاهدها (4,8) أقل من ساعة يومياً .
- إن أهم الفترات التي يشاهد خلالها الأطفال (عينة الدراسة) القنوات الفضائية العربية - مرتبة طبقاً لتكراراتها - هي : فترة السهرة الأولى 9 - 12 م (60,2) ، فترة العصر والمساء 3 - 9 م (36,5) ، فترة السهرة الممتدة 6 - 12 ص (27,9) ، فترة الضحى والظهيرة 10 ص - 3 م (15,8) ، والفترة الصباحية 6 - 10 صباحاً (6,7) .
- أوضحت النتائج العامة أن أهم أسباب تفضيل الأطفال عينة الدراسة مشاهدة القنوات الفضائية العربية العامة خلال فترة معينة هي : فترة راحة من المذاكرة (54,4) ، تقديم برامج مفضلة عند الأطفال خلال هذه الفترة (53,5) ، فترة مناسبة للمشاهدة الجماعية ، حيث تجتمع الأسرة لمشاهدة مواد تليفزيونية مفضلة (24,4) ؛ ولأنها فترة تعقب عودة الأطفال من المدارس (20,8) .
- يشاهد القنوات الفضائية العربية (48,5) من الأطفال عينة الدراسة بمفردهم ، ويشاهدها (43,3) مع الأقارب والأصدقاء ، و(28,3) مع أفراد الأسرة ، و(23,8) مع زملاء المدرسة ، و(13,8) مع أعراب لا يعرفونهم .
- وأهم أماكن مشاهدة القنوات الفضائية هي : في المنزل (96,9) ، عند الأصدقاء

- والأقارب (40,4%) في المدرسة (23,8%) ، في مقاهي الإنترنت (10%) ، وفي النادي (9,6%) .
- ذكر (94,8%) من الأطفال عينة الدراسة أنهم يؤدون أعمالاً أخرى أثناء مشاهدتهم للقنوات الفضائية العربية ، ويتوزع مدى تأديتهم لأعمال أخرى أثناء المشاهدة على الدرجات التالية : دائماً (58,9%) ، أحياناً (24,2%) ، ونادراً (11,7%) .
- وتتمثل أهم الأعمال الجانبية التي يقوم بها الأطفال أثناء مشاهدتهم القنوات الفضائية العربية في : تناول الطعام (67,7%) ، التحدث مع أفراد الأسرة (45,1%) ، التحدث في الهاتف (34,9%) ، المساعدة في تأدية بعض الأعمال المنزلية (31%) ، المذاكرة (17,1%) .
- أهم القنوات الفضائية العربية التي يشاهدها الأطفال (عينة الدراسة) هي : قناة Spacetoon (88,1%) ، قناة دريم الأولى (82,8%) ، قناة دريم الثانية (78,1%) ، قناة النيل للأسرة والطفل (77,1%) ، قناة آر تينز ART للأطفال (72,3%) ، وقنوات أخرى بنسب أقل .
- أهم القنوات الفضائية العربية المفضلة لدى الأطفال عينة الدراسة هي : قناة دريم الأولى ، قناة Spacetoon ، قناة دريم الثانية ، قناة Melody ، قناة MBC ، قناة ART الأفلام ، قناة النيل للتعليم الإعدادي ، قناة LBC ، وقناة المحور .
- وأهم أسباب تفضيل قناة معينة عند الأطفال (عينة الدراسة) هي : برامجها أفضل (77,1%) ، مواعيد برامجها مناسبة (40,4%) ، الأسرة تفضل مشاهدتها (30,7%) ، وأفضل مذياعي هذه القناة (23,8%) .
- أهم المواد والبرامج التي تفضل عينة الدراسة مشاهدتها بالقنوات الفضائية العربية : برامج الأطفال (90%) ، الأغاني العربية المصورة (82,9%) ، الأفلام العربية (78,5%) ، المسلسلات العربية (71,9%) ، البرامج الدينية (65,8%) ، والأفلام الأجنبية (65,2%) .
- يوجد برنامج مفضل من القنوات الفضائية العربية لدى (81%) من الأطفال (عينة الدراسة) ، وأهم هذه البرامج المفضلة هي : برنامج الهوا هوانا (44,7%) ، وتلقى الأحبة (12,08%) الهوا سوا (8,9%) ، من سيربح المليون (7,9%) هالة شو (6,9%) ، وكل الكلام (3,08%) .

- يسجل (65,6%) من الأطفال عينة الدراسة برامج ومواد مما تقدمها القنوات الفضائية العربية ، وتتوزع درجات التسجيل لبعض المواد والبرامج على ثلاث درجات ، هي: التسجيل بصفة منتظمة (11,7%) ، التسجيل أحياناً (34,6%) ، والتسجيل نادراً (19,4%) . تتمثل أهم الأسباب التي تدفع الأطفال أو أسرهم إلى تسجيل بعض المواد والبرامج التي تقدمها القنوات الفضائية العربية في إعادة مشاهدتها أكثر من مرة ؛ لأنها مواد ممتعة (69,2%) ، مشاهدتها في الأوقات المناسبة (51,1%) ، وتبادلها مع الأصدقاء (34,3%) .
- وتتمثل المواد والبرامج التي يحرص الأطفال أو أسرهم على تسجيلها من القنوات الفضائية العربية في : الأغاني العربية (70,2%) ، الأفلام العربية (66%) ، الأفلام الأجنبية (57,8%) ، والمسلسلات العربية (49,5%) .

خامساً : التوصيات العامة

- انتهت الدراسة بعدد من التوصيات العامة ، ومن أهمها :
 - ترشيد مشاهدة الأطفال للقنوات الفضائية بتخصيص ساعات محدودة لمشاهدتهم لها ، مع توعية الطفل بأهمية اختيار المضمون الذي يلائمه والتأكيد على خطورة مشاهدته للمضمون المعد للكبار ، الذي قد يؤدي إلى تأثير صحي أو عقلي أو سلوكي ضار بالطفل ، وذلك عن طريق الحوار والمناقشة ، فهي الطريقة الأكثر نجاحاً ، مع الاهتمام بزيادة الوعي لدى الآباء والأمهات بكل ذلك ، من خلال برامج تستضيف أساتذة وخبراء في مجالات علم النفس والإعلام والتربية .
 - إعطاء برامج الأطفال مساحة مناسبة على الخريطة البرمجية بما يتلاءم مع الوزن العددي لشريحة الأطفال في المجتمع .
 - يجب أن تتكامل برامج الأطفال في القناة الواحدة معاً في أهدافها ولا تكرر بعضها من ناحية ، وأن تتكامل مع برامج الأطفال في القنوات الفضائية العربية من ناحية أخرى ، وذلك من خلال التنسيق البرمجي بين القنوات الفضائية من خلال لجنة تجتمع بصفة دورية ، على أن تكون على دراية بالمضامين العربية الفضائية من ناحية ومنفتحة على الثقافات العالمية من ناحية أخرى .

- مراعاة بث البرامج والمواد الموجهة للأطفال في "أوقات ذروة المشاهدة" ، حتى تؤدي الهدف المطلوب منها من ناحية ، وحتى ينخفض تعرض الأطفال للمواد المعدة للكبار التي تشكل خطراً شديداً على قيمهم وأفكارهم من ناحية أخرى .

التوصيات الخاصة بالبحوث المستقبلية

- لما كان من الطبيعي أن يقف كل بحث علمي عند حدود معينة ، حيث إن الباحث الفرد لا يستطيع أن يحيط في بحثه بكل المتغيرات والعوامل المختلفة ، فإن هذه الدراسة ركزت على علاقة الطفل المصري بالقنوات الفضائية العربية .
- وهكذا ، فإن هذه الدراسة بقدر ما تنتهي إليه من نتائج ومقترحات ، فإنها تثير بعض الموضوعات التي تصلح ببحثاً مستقبلياً ، منها :
- علاقة الطفل في الريف بالقنوات الفضائية ، بعد أن بدأ يزداد إقبال الريفيين على اقتناء أجهزة استقبال القنوات الفضائية .
- علاقة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالقنوات الفضائية العربية .
- إجراء دراسات تحليلية للجوانب المعرفية التي تقدمها برامج الأطفال في القنوات الفضائية العربية والأجنبية العامة .
- إجراء دراسات تحليلية وميدانية حول قنوات الأطفال المتخصصة العربية والأجنبية، ودورها في تنمية الجوانب المعرفية والمهارات الاجتماعية عند الأطفال .
- إجراء دراسات على القائمين بالاتصال في قنوات الأطفال العربية ؛ لرصد احتياجاتهم التدريبية وأهم المشكلات التي تواجههم .
- إجراء دراسات تجريبية حول أثر مشاهدة الأطفال للمواد المعدة للكبار بالقنوات الفضائية العربية على اتجاهاتهم نحو العنف .
- إجراء دراسة ميدانية حول العوامل التي تتحكم في إنتاج وتسويق برامج الأطفال والرسوم المتحركة على المستوى العربي .
- إجراء دراسات تحليلية لمعرفة مدى الاهتمام بفئات الأطفال المهمشين في القنوات الفضائية العربية العامة والمتخصصة للطفل .

سلوك المراهق قراءات وتفسيرات

إليزابيث إريس ترجمة: مروة هاشم *

تعتبر المراهقة من أهم المراحل التي تمر في حياة الإنسان ، فهي فترة النمو التي تقع ما بين الطفولة والنضوج ، وتعرف بالتغيرات البيولوجية والاجتماعية والثقافية. وقد اهتم العديد من العلماء والباحثين بدراسة هذه المرحلة ومحاولة تفسير سلوك المراهق ، وظهرت الدراسات والمؤلفات العلمية التي تتناول هذه المرحلة. ونستعرض في الصفحات التالية كتاب "سلوك المراهق .. قراءات وتفسيرات" أو .. Adolescent Behavior Readings and Interpretations للمؤلفة إليزابيث إريس Elizabeth Aries الصادر عام 2001 ويقع في 580 صفحة.

يضم هذا الكتاب ثلاثة أجزاء : الأول عن العوامل المؤثرة في سلوك المراهق ، والثاني عن نمو الهوية الشخصية والاجتماعية للمراهق ، والثالث عن السياق الاجتماعي والقضايا الاجتماعية المعاصرة. يتعرض الجزء الأول من الكتاب للقضايا الرئيسية التي تؤثر في سلوك المراهق ، حيث يناقش الفصل الأول والثاني تأثير كل من السياق التاريخي والثقافي في سلوك المراهق من خلال استعراض تجربة المراهقة خلال القرون الماضية في مجتمعات مختلفة ، ويتناول الفصل الثالث والرابع تأثير كل من التغيرات الفسيولوجية للبلوغ Physiological changes of puberty ونمو القدرات المعرفية الجديدة Development of new cognitive capabilities في سلوك المراهق. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم النقاط التي تناولتها فصول هذا الجزء :

✪ المجلس العربي للطفولة والتنمية .

إن الفترة التي تقع ما بين مرحلة الطفولة ومرحلة النضوج ، أي مرحلة المراهقة، تتحدد وتتشكل بناء على الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها المراهق. فعلى سبيل المثال هناك اختلاف كبير بين المراهقين الأمريكيين في القرن الحادي والعشرين ونظرائهم في القرن الثامن عشر ؛ حيث كان المجتمع الأمريكي مجتمعاً زراعياً ينتشر سكانه في مجتمعات قروية، ومن ثم عكست حياة المراهقين في ذلك الوقت أنماط حياة الشباب المزارعين الذين يعملون في مزارع آبائهم ، وتعلموا منهم مهنة الزراعة ، وتدريبوا عليها. وكانت أدوارهم المستقبلية واضحة بالنسبة لهم منذ طفولتهم ، وكانت الدراسة تأتي في أشهر الشتاء بعد الانتهاء من الزرع والعلف والحصاد. ونظراً للتغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر - نتيجة زيادة التحضر المرتبط بالصناعة - لم يعد الآباء قادرين على الاستمرار في رسم حياة أبنائهم واختيار أدوارهم وأصدقائهم وأماكن إقامتهم ، وأصبح الأبناء هم أصحاب القرار. ومع بداية القرن العشرين أصبح التعليم إلزامياً ، ومن ثم انفصلت حياة المراهقين عن حياة آبائهم ومجتمعاتهم الريفية ، وانخفضت مساهمة ومشاركة المراهقين في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وأصبحوا مستهلكين بعد أن كانوا من المنتجين في السابق. ونستخلص من ذلك أن دراسة السياق التاريخي تساعد على التحقق من العوامل الاجتماعية التي تشكل التجربة الاجتماعية وسلوك المراهقين.

من الدراسات التي تضمنها هذا الجزء دراسة ديفيد باكين بعنوان "المراهقة في أمريكا : من فكرة إلى حقيقة اجتماعية" أو *Adolescence in America from Idea to Social Fact* التي برهن فيها على أن مشكلة المراهقة ظهرت في أمريكا بنهاية القرن التاسع عشر ، نتيجة تحول المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي متحضر ، وأوضح أن هناك ثلاث حركات اجتماعية ظهرت في الفترة 1890 - 1920 وكان لها أكبر الأثر في تشكيل المراهقة التي نراها اليوم ، وهي : التعليم الإلزامي *Comulsory Education* ، تشريع عمل الأطفال *Child Labor Legislation* ، تنظيم الإجراءات القانونية المنفصلة الخاصة بالأحداث *Separate Legal Procedures for Juveniles* . كما احتوى هذا الجزء أيضاً على دراسة مايكل مثيرير *Michael Mitterauer* بعنوان "البلوغ - المراهقة - الشباب" أو "Puberty - Adolescence - Youth"؛ حيث تناول فيها علاقة النمو السيكولوجي والبيولوجي *Psychological and biological development* للمراهقين

بالظروف التاريخية والاجتماعية المتغيرة ، ويوضح أن النمو السيكولوجي يعتمد بشكل كبير على الظروف الاجتماعية المعاصرة.

تناول هذا الجزء أيضاً البعد الثقافي لمرحلة المراهقة ، وأوضح أن كثيراً من الباحثين يصفون هذه المرحلة بالذات بالتوتر والضغط الشديد ، وأشار إلى دراسة قامت بها عالمة الأنثروبولوجيا ماجريت ميد Margaret Mead عام 1924 ، وتكونت عينة الدراسة من 50 مراهقة في جزيرة ساموا. أوضحت ميد من خلال هذه الدراسة أن مرحلة المراهقة في تلك الجزيرة لا تتميز بالتوتر أو الضغط الشديد ، وبذلك أثبتت أن مرحلة المراهقة تتحدد على أساس العلاقة الاجتماعية والثقافية بين المجتمع والمراهق ، ولا تنبع من الخصائص النفسية للفرد في هذه المرحلة. وبالمثل أوضحت الدراسات التي قام بها علماء الأنثروبولوجيا الآخرون أن مرحلة المراهقة في المجتمعات الصناعية تختلف كثيراً عن المجتمعات غير المتقدمة صناعياً ، حيث إن المراهقين بالمناطق غير الصناعية لا يقضون أغلب أوقاتهم في المدارس أو في التعامل مع نظرائهم ، بل يقضونها مع الناضجين وأبائهم وأقاربهم.

يضم الفصل الثاني من هذا الجزء ثلاث دراسات تتناول أثر البيئة الثقافية في تكوين شخصية المراهق ، وهي: دراسة روث بينديكت Ruth Benedict "الاستمرارية وعدم الاستمرارية في التطبيع الثقافي" ، أو "Continuities and Discontinuities in Cultural Conditioning" ، ودراسة "نظرة إلى المراهق عبر ثقافات اجتماعية" ، أو "Looking at Adolescent Across Social Cultures" ، ودراسة جيمس كوت بعنوان "بلوغ سن الرشد في ساموا المعاصرة" ، أو "Coming of Age in Contemporary Samoa".

تناول هذا الجزء النمو البيولوجي للمراهقين موضحاً أن البلوغ يعتبر إحدى السمات المهمة لبداية مرحلة المراهقة ، وهو عبارة عن سلسلة من التغيرات البيولوجية المتعاقبة التي ينتج عنها ظهور العلامات الجنسية الثانوية واستكمال القدرة على الإنجاب والتناسل. وهناك فروق فردية كبيرة في توقيت التغيرات الفسيولوجية العديدة. وقد أثبتت الأبحاث أن توقيت النضج الجسدي للمراهق - مقارنة بالأقران - يؤثر في كثير من الأحيان في سلوك الشباب ونظرتهم السيكولوجية أكثر من تأثيره في الحالة الجسدية ذاتها.

هناك اعتقاد شائع أن الهرمونات الثائرة والعنيفة Raging Hormones هي التي تتحكم في سلوك المراهق، وعلى وجه الخصوص لها تأثير في عدوانية ومزاج وانفعال المراهق ورغباته الجنسية. وأوضحت الدراسات التي تم إجراؤها مع الآباء والمعلمين أنهم يعتقدون أن التغيرات الهرمونية تجعل مرحلة المراهقة المبكرة من أصعب مراحل الحياة. ومن المدهش أنه حتى مطلع الثمانينيات لم يتم إجراء دراسات عن تأثير الهرمونات في سلوك المراهق. وعلى الرغم من الاتجاه الحديث حالياً لإجراء تلك الدراسات، فإن تنفيذها ليس بالأمر السهل؛ ذلك لأنه من أجل استعراض العلاقة السببية بين الهرمونات والسلوك بطريقة تجريبية يجب التلاعب في مستويات الهرمون للمراهق أولاً، ويتم بعدها دراسة وبحت تأثير ذلك في بعض سلوكياتهم المحددة، مثل المزاج أو الجنس. وبالتأكيد تعتبر مثل هذا الدراسات دراسات غير أخلاقية، ومن ثم فإن الدراسات البحثية كافة، التي تم إجراؤها، لا تعتبر دراسات تجريبية. وعلى ذلك فإنه في الوقت الذي توضح فيه الدراسات وجود نوع من التداخل بين مستويات الهرمون والسلوك، ربما لا تكون تلك الهرمونات هي السبب الحقيقي وراء تلك السلوكيات.

وبالمثل يصعب دراسة نظام إفراز الغدد الصماء، حيث إنه يتكامل ويتفاعل مع الهرمونات، وربما تكون التأثيرات الهرمونية الممكنة في السلوك نتيجة مجموعة مختلفة من الهرمونات، وليست نتيجة لهرمون واحد بالتحديد. وعلى ذلك فإن دراسة أي تأثير هرموني تحتاج إلى البحث في كل من تأثير الهرمونات الشخصية وتأثير مجموعة متعددة من الهرمونات، بالإضافة إلى التغيرات العشوائية التي تحدث في مستويات الهرمون خلال اليوم واختلاف مستويات الهرمون أثناء الدورة الشهرية بالنسبة للفتيات، وتنخفض كثافة هرمونات المراهقين في الصباح مقارنة بكثافة الهرمونات في المساء، ولكن تميل الدراسات إلى استخدام مقاييس عند نقطة مفردة من الوقت أثناء اليوم بدلاً من استخدام عينات متعددة خلال اليوم الكامل.

ويجب أن تعتمد الدراسات النموذجية على قياسات متكررة للهرمونات والسلوك للأفراد أنفسهم، بالتحديد أي تغيرات تحدث في السلوك نتيجة ارتفاع أو انخفاض الهرمون. والواقع أن أغلب الدراسات لم تقم بذلك. وتختلف نتائج الدراسات اعتماداً على الطريقة التي تم بها قياس مستويات الهرمون، ولم يتم التوصل إلى أفضل طريقة لتحديد

كثافة الهرمون. وبينما تعتبر مقاييس الدم لكثافة الهرمون هي الأكثر دقة ، يصبح من الصعب الحصول على قياسات الدم لعينات كبيرة من المراهقين ، وقامت بعض الدراسات بتحديد كثافة الهرمون من خلال اللعاب أو البول.

وهناك صعوبة أيضاً في فصل تأثيرات الهرمونات في السلوك عن المتغيرات الأخرى. إن التغيرات الفسيولوجية في البلوغ تصاحبها تغيرات نفسية لكل من المراهقين والمحيطين بهم. فمع بداية البلوغ وبروز العلامات الجنسية الثانوية يبدأ المراهق في التفكير في ذاته بشكل مختلف وتكوين صورة ذاتية جديدة ، كما ينمو لديه الشعور بالذات والتركيز على الذات. وبالمثل تختلف استجابات الآباء والأقران والآخرين للأشخاص بعد البلوغ عن استجاباتهم قبل البلوغ ، كما أنهم يتوقعون اختلاف سلوكياتهم. وعلى ذلك فإن الهرمونات تتسبب في حدوث بعض التغيرات الجسدية ، ثم تصبح تلك التغيرات حافزاً لردود فعل الآخرين واختلاف توقعات سلوكياتهم ، وربما تكون تلك المتغيرات هي السبب الرئيسي وراء سلوك المراهقين الذي نرجعه إلى الهرمونات. ومن الصعب فصل التغيرات الفسيولوجية في مرحلة البلوغ عن العوامل والأحداث الاجتماعية التي تتغير في بداية مرحلة المراهقة ، حيث إن مستويات الهرمون تعتمد بشكل كبير على العوامل الاجتماعية ، مثل النوم والتغذية والنشاط الجنسي وممارسة الرياضة.

وبناء على كافة التعقيدات السابقة ، فمن المتوقع أن تختلف وتتناقض نتائج الأبحاث التي تم إجراؤها على تأثيرات الهرمونات في سلوك المراهق ؛ لذا يجب توخي الحذر عند تشجيع الادعاء بأن المراهقين ضحايا للهرمونات الثائرة والعنيفة ، فما زالت هذه القضية بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة . والحقيقة الواضحة أن النضوج الفسيولوجي وتوقيت له تأثير في الطريقة التي ينظر بها المراهق إلى هويته وعلاقته بالآخرين ، والطريقة التي يعامله بها الآخرون.

تناول هذا الجزء أيضاً نمو القدرات المعرفية الجديدة لمرحلة المراهقة ، حيث يلقي الضوء على نظرية جان بياجيه Jean Piaget الذي يرى أن هناك تحولاً يحدث في بداية مرحلة المراهقة من التفكير الإجرائي العملي Concrete Operational Thought إلى التفكير الإجرائي الشكلي Formal Operational Thought ، ويجعل التفكير الشكلي المراهق قادراً على التفكير بصورة مجردة وتكوين افتراضات عكس الحقائق ، والتفكير في

جميع الحلول الممكنة لحل المشكلة ، واختبار صحة وإمكانية تنفيذ كل حل على حدة. ومن خلال التفكير الشكلي يدرك المراهق أن الاعتقاد ليس حقيقة مؤكدة ، ولكنه مجرد افتراض. ويترتب على اكتساب التفكير الشكلي نتائج مهمة بالنسبة للطريقة التي يفكر بها المراهق في ذاته وأقرانه وأبويه والمشاكل الأخلاقية. وقد أوضح إريك إريكسون Erik Erikson أن أزمة الهوية تحدث في هذه المرحلة لأن اكتساب قدرات معرفية جديدة تجعل المراهق قادراً على التفكير في ذاته بصورة مختلفة ، أثناء مرحلة المراهقة يبدأ الفرد في التفكير بصورة مجردة في صورته في الماضي وصورته الحالية والصورة التي يرغب أن يكون عليها في المستقبل ، ويكمل المراهق العناصر المتعددة للهوية ، ويضعها في كيان واحد متسق بما يتماشى مع الأدوار والفرص الاجتماعية .

وبمجرد اكتساب التفكير الشكلي ، تختلف نظرة المراهق واستجاباته للوالدين ، حيث تتحول صورتها المثالية التي كانت موجودة لديه في مرحلة الطفولة وإيمانه بالقوة المطلقة التي يملكونها ، لتصبح صورتها في هذه المرحلة مجرد أفراد معقدين لديهم نقاط قوة ونقاط ضعف ، ويمتلك المراهقون القدرة على الدخول في مناقشات معقدة وجدل مع آبائهم يصل في كثير من الأحيان إلى التحدي ، فعلى سبيل المثال عندما يطلب الآباء من الطفل البالغ من العمر سبعة أعوام أن ينام في الساعة التاسعة مساءً ، قد يعترض الطفل ويتذمر، ولكن تختلف استجاباته كثير عن المراهق الذي يطلب منه العودة إلى المنزل قبل منتصف الليل.

بالإضافة إلى ذلك ، يؤثر التفكير الشكلي في الطريقة التي يفكر بها المراهق في القضايا الأخلاقية ؛ حيث ينمو لديه الوعي أن تعريف المجتمع للصواب والخطأ أمر نسبي ، فهو مجرد تعريف واحد من العديد من التعريفات الممكنة. فيرى المراهق أن المجتمع يوافق على وضع بعض القوانين المحددة ، ولكنه يوافق أيضاً على تغيير تلك القوانين. فبدلاً من تأييد واتباع تقاليد المجتمع ، يبدأ المراهق في الارتياح في تعريفات الصواب والخطأ. يناقش هذا الجزء تأثير نمو القدرات المعرفية الجديدة في ثلاثة جوانب : الأنظمة العقائدية للمراهق ، مركزية الذات للمراهق Adolescent egocentrism ، ومفهوم الذات للمراهق Adolescent self-concept .

يركز الجزء الثاني من الكتاب على نمو الهوية الشخصية والاجتماعية للمراهق ،

ويضم خمسة فصول تركز على بعض النقاط المهمة ، منها:

ركز هذا الجزء على الإسهامات التي قدمها إريك إريكسون لتوضيح تكوين الهوية ، وتعتبر أفكاره النظرية الأساس الذي يتم الرجوع إليه عند دراسة نمو الهوية. وتعتمد نظرية إريكسون لنمو الفرد على أن النمو يحدث في سلسلة من ثماني مراحل للنمو السيكولوجي eight stages of psychological development، ويصف كل مرحلة بأنها أزمة معيارية normative crisis تركز حول صراع بين قطبين متناقضين ، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. وبالنسبة ل إريكسون الأزمة لا تعني المصيبة أو المشكلة ، ولكنها تعني نقطة تحول أو مرحلة محورية في حياة الفرد. وتترك كل مرحلة من المراحل الثمانية بصمتها في شخصية الفرد، وتساهم في شعوره بالهوية.

وتركز الأزمة الأولى على الثقة في مقابل انعدام الثقة. يعتمد الأطفال كلية في تلبية احتياجاتهم على من يقومون برعايتهم ، وللتغلب على شعورهم بالضعف والاعتماد على الآخرين ، يحتاج الأطفال إلى الاطمئنان لأن احتياجاتهم سيتم تلبيتها بصورة دائمة ومنتظمة ، والثقة لدى إريكسون تعني أن ننمي لدى الطفل شعوره بالثقة في الآخرين ، أي اطمئنان الطفل الداخلي لأن هناك من يقوم بتلبية احتياجاته باستمرار. فإذا تمت العناية بالطفل ورعايته بصورة جيدة ، سيولد لديه الشعور بالثقة فيمن يقوم برعايته ، أما إذا حدث العكس ، يسيطر على الطفل شعور بعدم الثقة في الآخرين ، ولن تتولد لديه الرغبة في اكتشاف العالم من حوله أو إقامة العلاقات مع الآخرين.

وتركز الأزمة الثانية على الاستقلال Autonomy في مقابل الخجل والشك. في هذه المرحلة تنمو لدى الأطفال بعض الرغبات المستقلة التي يرغبون في تحقيقها بأنفسهم وبطريقتهم الخاصة ، وفي الوقت نفسه لا تتوافر لديهم المهارة المطلوبة لإجراء وتنفيذ كافة الأشياء بمفردهم. ويكون الصراع في هذه المرحلة بين الشعور بالاستقلال والقدرة على الاعتماد على الذات ، والشعور بالخجل والشك ، الشعور بعدم الاستعداد الكافي للتعرض للأشياء. في هذه المرحلة يجب أن يقوم القائم برعاية الطفل بتحقيق التوازن بين تجنب التحكم الزائد في الطفل لكي يتمكن من ممارسة الاستقلال ، وتقديم السيطرة الخارجية الكافية التي تجعل الطفل يحتفظ بتقديره لذاته ويتجنب الشعور بالخجل والشك.

تركز الأزمة الثالثة على المبادرة في مقابل الشعور بالذنب . في هذه المرحلة يكون

الطفل قادراً على الوثوق في ذاته ، وتتضمن المبادرة القيام بمهمة معينة والتخطيط لها ، ويعاقب الطفل ذاته على المبادرة بالشعور بالذنب ، ويشعر الطفل بالذنب حين يقوم ببعض التصرفات باستخدام رغبته الاستكشافية أو قدراته العقلية ، وفي بعض الأحيان يشعر الطفل بالذنب بسبب الأهداف التي يفكر في تحقيقها دون حتى أن يحاول تنفيذها في الواقع. يجب أن يتعلم الطفل المبادرة دون أن ينشغل كثيراً بالإحساس بالذنب. وتركز المرحلة الرابعة (التي تحدث في سنوات التعليم الابتدائي) على التصنيع في مقابل التبعية ؛ حيث ينمو لدى الطفل شعور بالقدرة على العمل والتصنيع ؛ لأنه اكتسب المهارات اللازمة للعمل داخل المجتمع واتباع القواعد والتعاون مع الآخرين ، كما اكتسب أيضاً التقدير من خلال الأشياء المنتجة. وتعتبر التبعية الخطر الذي تمثله هذه المرحلة ، فهي إحساس بعدم الكفاءة ، هل يستطيع الفرد القيام بالعمل أم لا ؟ هل تتوفر لديه القدرة على إنتاج الأشياء التي يعتبرها المجتمع جيدة ومفيدة ؟

وقد وضع إريكسون أزمة الهوية في مقابل ارتباك الهوية Identity confusion في مرحلة المراهقة ؛ فبينما يبدأ الشعور بالهوية خلال مرحلة الطفولة ، يصل إلى ذروته في مرحلة المراهقة نتيجة لنمو النضوج الجنسي والقدرات المعرفية الجديدة التي تمكن المراهق من التفكير في الكثير من الاحتمالات بطريقة تلقائية وتكوين صورة للذات في الماضي ، وصورة الذات الحالية ، والصورة المستقبلية التي يمكن أن يكون عليها. وترتبط الهوية بوجود شعور من الاستمرارية والتوافق والتوحد الداخلي .

وحدد إريكسون ثلاث مراحل أخيرة للنمو ، هي : الارتباطات الحميمة في مقابل العزلة، التوالد في مقابل الركود Generativity versus Stagnation والتكامل في مقابل اليأس Integrity versus Despair . بعد أن يولد لدى الشخص الشعور بالهوية يكون مستعداً لإقامة الارتباطات الحميمة مع الآخرين دون أن يشعر بالخوف من فقدان هويته الذاتية. ويؤدي عزوف الفرد عن إقامة العلاقات والارتباطات الحميمة مع الآخرين إلى وقوعه فريسة للعزلة داخل الذات . ويتضمن التكاثر بناء وإرشاد الجيل القادم من خلال تربية وتنشئة الأطفال والاهتمام بالعائلة والأقارب والعمل على جعل العالم مكاناً أفضل من خلال إنتاجية الفرد وإبداعه. والركود شعور بالتقييد داخل الأسرة والأطفال والمهنة وعدم القدرة على الاهتمام بهم. ويتضمن الاندماج قبول حياة الفرد والشعور بأن الإنسان قد

اجتاز الأزمات السابقة بنجاح معقول ، ويمكن أن يشعر بالرضا عندما ينظر إلى الوراء. واليأس هو شعور الإنسان أنه كان يجب عليه عمل الأشياء بصورة مختلفة ، وأنه أضع الكثير من الفرص ، وكان يجب عليه اختيار أشياء أخرى تختلف عن الخيارات التي قام بها ، وأن الوقت المتاح إليه قصير ، ولا مجال لعمل الأشياء بصورة مختلفة . وتعتبر الطبقة الاجتماعية من العوامل التي تشكل حياة المراهق ، كما تضع الكثير من القيود على حياة الأفراد التي يجب أن يتكيفوا معها خلال رحلة حياتهم. وتساهم الطبقة الاجتماعية في رسم حياة الأطفال والمراهقين ؛ حيث يمتد تأثيرها على الأطفال من خلال عائلاتهم وسمات المناطق والمجتمعات التي يعيشون فيها. وتؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم استقرار التوظيف وانخفاض مستوى دخل الأسرة في اختيار المنطقة التي تعيش فيها الأسرة ، وتجبرها على اختيار السكن في المناطق الفقيرة والأحياء العشوائية ؛ حيث تنتشر المخدرات والعنف والجريمة ، كما يصعب إيجاد نماذج الأدوار الإيجابية في تلك المناطق ، ويندر وجود المدارس الجيدة. وبالمثل تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة على عاطفة الآباء تجاه الأبناء ، وتمثل تهديداً لتقدير واحترام الآباء الذين لا يستطيعون توفير نفقات المعيشة اللازمة للأسرة . إن القلق والانفعال والضغط الذي يشعر به الآباء يؤثر في سلوكياتهم ، ويزيد من الخلافات العائلية وسوء معاملة الأطفال .

وتؤثر الطبقة الاجتماعية على فرص حصول الطفل والمراهق على التعليم ومستوى التحصيل الدراسي . فعندما ينشأ الطفل في طبقة اجتماعية متوسطة يلتحق بالمدرسة وهو لديه فكرة عامة عنها ، إلى جانب بعض المهارات التي اكتسبها في محيط الأسرة من خلال قراءة بعض القصص أو تعرف المواد المطبوعة في المنزل ، وزيارة بعض المتاحف ومشاهدة الأفلام . ومثل هذه الأشياء تزيد من مستوى تحصيلهم الدراسي. وبالتأكيد يفتقد أطفال الطبقة الفقيرة مثل هذه العوامل ، إلى جانب أن بعضهم ينتمون إلى طبقة الأطفال العاملة، ويلقى عليهم اللوم لضعف مستواهم الدراسي وقدرتهم على التعلم وغياب الدافع لديهم. أما الجزء الثالث من الكتاب ، فيركز على السياق الاجتماعي وبعض القضايا الاجتماعية المعاصرة . تناولت فصول هذا الجزء الدور الذي تلعبه الأسرة وجماعات الأقران والمدرسة في تشكيل سلوك المراهق ، كما تعرضت إلى العنف وحمل المراهقة ، واضطرابات الأكل . وفيما يلي بعض النقاط المهمة التي تناولتها فصول هذا الجزء:

تناول الباحثون الدور الذي تلعبه الأسرة في حياة المراهق وعلاقتها المباشرة بما يصدر عنه من سلوكيات بطرق مختلفة ، فركز بعض الباحثين على انشغال الأسرة بصراعها مع قضايا الحياة اليومية ومتطلباتها الصعبة ، وتفاعل تأثير ذلك الصراع مع استجاباتهم لأبنائهم المراهقين . وركز بعض الباحثين الآخرين على دراسة الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية أبنائهم ، وتأثيرها على تكوين شخصية المراهق ونمو شخصيته وهويته الذاتية. وترجع أهمية دراسة طبيعة التفاعل الذي يحدث بين الأسرة والمراهق إلى صلته الوثيقة بتورط المراهق في أعمال العنف والانضمام إلى العصابات وتطور اضطرابات الأكل.

وقد ركزت أغلب الأبحاث على فهم تأثير التغييرات التي تحدث للكيان الأسري في نمو المراهق ، نتيجة ارتفاع معدلات الانفصال والطلاق وتأثر المراهق بالحياة مع زوجة الأب أو زوج الأم . وأثبتت الأبحاث أن الخصائص الديموجرافية تؤثر على الأسلوب الذي يتبعه الآباء في تربية أبنائهم ، وخاصة ظروفهم الاقتصادية ، حيث إن الأسر التي تعاني الصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار في العمل تكون أكثر عرضة للانفصال والطلاق وإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. وتنعدم قدرة الآباء الذين يعانون الإحباط واليأس والضغوط على تشجيع أطفالهم وتوجيههم والاشتراك معهم في الأنشطة المشتركة.

تلعب جماعات الأقران دوراً كبيراً ومهماً في حياة المراهق ، وتساهم في نموه الاجتماعي والسيكولوجي ، حيث إن أغلب الأنشطة التي يقوم بها المراهق تركز على الأقران ، ويلجأ إليهم لطلب النصيحة في الأمور التي تواجهه في الحياة اليومية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالعلاقات الغرامية والتجارب الشخصية والأمور الجنسية. إن الأقران يمثلون مصدراً أساسياً للدعم العاطفي بالنسبة إلى المراهق ، كما يشعر المراهق أن الأقران يفهمونه بشكل أفضل من الآباء .

هناك العديد من الاتجاهات النظرية المختلفة التي تناولت علاقات الأقران ، فترى أنا فرويد أن المراهق يصارع من أجل الانفصال عن والديه ، وللتكيف مع تلك الخسارة الكبيرة يلجأ إلى أشخاص جدد ، ويبدأ في تكوين علاقات صداقة وعلاقات عاطفية. ومن وجهة نظر التحليل النفسي تستمد علاقات الأقران أهميتها من الاحتياج إلى التخلي عن الروابط العاطفية العميقة التي تربط بين المراهق ووالديه ، لذا يتم تحويل تلك الطاقة العاطفية إلى

علاقات أخرى. وبالنسبة إلى علم النفس الاجتماعي ، يرى إريك إريكسون أن علاقات الأقران تلعب دوراً مهماً في تكوين الهوية. وقد اتجهت الأبحاث إلى دراسة العناصر المختلفة لعلاقات الأقران ، مثل جماعات الأقران وثقافات الأقران وإنهاء الصداقات والعلاقات العاطفية. وعادة ما ينظر إلى جماعات الأقران على أنها قوة سلبية ؛ نظراً لقوتها وحساسيتها المفرطة ، وعدم مطابقة أنماط سلوكياتهم مع السلوكيات المعتادة والمتعارف عليها لدى آبائهم ؛ مما يعرضهم للخطر.

والبعض ينظر إلى علاقات الصداقة القوية بين الأقران على أنها تساهم بشكل كبير في النمو الاجتماعي للمراهق ؛ حيث تتميز أغلب الصداقات القوية بين المراهقين بالتفاهم المشترك ، وقبول واحترام آراء الآخرين المختلفة ، ومناقشة عدد كبير من الموضوعات والقضايا والتفتح. وبالمثل كما تبدأ علاقات الأقران والصداقات في الظهور في مرحلة المراهقة ، تظهر أيضاً العلاقات العاطفية لأول مرة ، حيث يساهم النضوج والبلوغ في إيقاظ الرغبات والاهتمامات الجنسية ؛ مما يؤدي إلى الاهتمام بتكوين العلاقات العاطفية والجنسية. ولا تتصف تلك العلاقات العاطفية بالاستقرار ، ولكنها توضح التحول من مرحلة المراهقة إلى مرحلة النضوج .

تضمنت الأجزاء الثلاثة لهذا الكتاب دراسات كاملة تدور حول المحاور التي تتعرض لها فصوله ، إلى جانب عناوين بعض المواقع الإلكترونية المقترح الاطلاع عليها. وقد رأينا عرض بعض منها ؛ لإتاحة الفرصة للرجوع إليها عند الحاجة :

أولاً الدراسات :

- 1- Reed Larson and Maryse H. Richards (1994), "Adolescents: Lives of Emotional Flux".
- 2- Mary A. Carskadon, Cecilia Vieira, and Christine Acebo (1993), "Association Between Puberty and Delayed Phase Preference".
- 3- Jerome Kagan (1971), "A Conception of Early Adolescence".
- 4- Laurence Steinberg (1988), "Reciprocal Relation Between Parent-Child Distance and Pubertal Maturation".
- 5- David Elkind (1967), "Egocentrism in Adolescence".
- 6- Susan Harter (1999). "The Normative Development of Self-Representations During Adolescence".

- 7- Erik H. Erikson (1968), "Identify Confusion in Life History".
- 8- James E. Marcia (1994), "The Empirical Study of Ego Identity".
- 9- William E. Cross Jr. (1995), "In Search of Blackness and Afro-centricity: The Psychology of Black Identity Change".
- 10- Jean S. Phinney and Doreen A. Rosenthal (1992), "Ethnic Identity in Adolescence: Process, Context and Outcome".
- 11- LeAlan Jones and Lloyd Newman (1997), "Our America: Life and Death on the South Side of Chicago".
- 12- Linda M. Burton (1997), "Ethnography and the Meaning of Adolescence in High-Risk Neighborhoods".

ثانياً المصادر الإلكترونية :

- 1- <http://www.charterfriends.org/adolescence.html>.
- 2- <http://webster.comnet.edu/hp/PAGES/DARLING/connections/violato.htm>.
- 3- <http://www.mead2001.org>
- 4- <http://people.goplay.com/iiviv/>
- 5- <http://parentingteens.about.com/parenting/parentingteens/>
- 6- <http://www.personal.psu.edu/faculty/n/x/nxd10/biologic2.htm>
- 7- <http://www.upledger.com/wwwboard/messages/229.html>
- 8- <http://www.hhdev.psu.edu/hdfs/grad/adoles.htm>
- 9- <http://www.personal.psu.edu/faculty/n/x/nxd10/cognition.htm>
- 10- <http://www.personal.psu.edu/faculty/n/x/ndx10/identity2.htm>
- 11- <http://eric-web.tc.columbia.edu/digests/137.html>
- 12- <http://www.apa.org/monitor/julaug99/youth.html>
- 13- <http://parentingteens.about.com/parentingtees/msubmenu3.htm>
- 14- <http://education.indiana.edu/cas/adol/development.htm>

ندوات ومؤتمرات

تقرير عن المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل

أ. محمد عبده الزغير

ندوة "نحو مزيد من الحماية لحق المعاق في العمل"

(القاهرة من 2 - 4 ديسمبر / كانون أول 2003م)

دينا حــــسين الظاهر

تقرير وضع الأطفال في العالم 2004

ســــهــــام القــــواش

تقرير عن المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل

محمد عبده الزغير *

انعقد المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى لحقوق الطفل في فندق أبو نواس بتونس ، خلال الفترة من 12 - 14 / 1 / 2004 ، وذلك تنفيذاً للقرار (239) الصادر عن مؤتمر القمة العربية (بيروت ، مارس 2002) ، وبناءً على الدعوة الكريمة من الحكومة التونسية لاستضافة هذا المؤتمر في رحابها ، حيث تم التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للجامعة ، والحكومة التونسية ، والمكتب الإقليمي لليونيسيف في التحضير لعقد هذا المؤتمر . هدف المؤتمر إلى اعتماد " خطة العمل العربية الثانية للطفولة " ؛ كي تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع أو مراجعة خططها وبرامجها الوطنية ، وأيضاً كي تعمل مؤسسات العمل العربي المشترك في تطوير أدائها من أجل الإسهام في تحقيق أهداف الخطة .

- وتضمن برنامج المؤتمر على مدى اليومين تسع جلسات على النحو التالي :
- الجلسة العامة الأولى : الافتتاح والكلمات .
 - الجلسة العامة الثانية : عرض ومناقشة مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة .
 - الجلسة العامة الثالثة : كلمات ورؤساء الوفود .
 - الجلسة العامة الرابعة : عرض ملخص التقرير المتعلق بأوضاع الطفل العربي المقدم من اليونيسيف ، وعرض خطة العمل الثانية للطفولة في تونس .
 - الجلسة العامة الخامسة : الموائد المستديرة حول موضوعات الخطة .

* المكلف بإدارة البرامج بالمجلس العربي للطفولة والتنمية ، ومدير تحرير مجلة الطفولة والتنمية .

- الجلسة العامة السادسة : عرض وثيقة المجتمع المدني وكلمات المنظمات العربية والإقليمية .
 - الجلسة العامة السابعة : عرض تقارير الموائد المستديرة .
 - الجلسة العامة الثامنة : إقرار مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة .
 - الجلسة العامة التاسعة : عرض البيان الختامي والتوصيات .
- شارك في أعمال المؤتمر وفود من (17) دولة عربية ، منهم وزراء وخبراء وممثلو المنظمات الأهلية العربية ، وممثلو النشء العربي اليافع ، بالإضافة على مشاركة ممثلين عن المنظمات العربية والمكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة ذات العلاقة ، وممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية في الدول المعنية .
- بدأت الجلسة الأولى بكلمة ترحيبية من السيدة / نزيهة بنت يدر ، وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة ، أعقبته كلمة سعادة السيد / محمد الغنوشي ، الوزير الأول في الحكومة التونسية ، تلتها كلمات الجهات المنظمة ، وهي :
- كلمة السيد / نور الدين حشاد ، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية .
 - كلمة السيد / توماس ماكدرموت ، المدير التنفيذي للمكتب الإقليمي لليونيسيف .
- وبعدها ألقى كلمة ممثلي الجهات المشاركة ، وهي :
- كلمة المجتمع وقدمتها السيدة / بهية الحريري .
 - كلمة الأطفال اليافعين .
- وفي الجلسة الثانية ، تم عرض ومناقشة مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة للأعوام 2004-2015 ، والتي احتوت على الآتي :
- مبادئ عامة .
 - الأهداف والاستراتيجيات والتدابير :
- أولاً :** تأمين الصحة والحياة الآمنة ورعاية الطفولة المبكرة .
- ثانياً :** النماء وتنمية القدرات .
- ثالثاً :** تمكين جميع الأطفال وبخاصة اليافعون والياфعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم .
- رابعاً :** الحماية .

- خامساً :** إجراءات الرصد والمتابعة والتقييم على المستوى الوطني .
- سادساً :** العمل على المستوى الإقليمي العربي بجامعة الدول العربية والأجهزة المتخصصة ذات الصلة .
- وفي ضوء المناقشات ، اتفق على تشكيل لجنة للصياغة ، ولاستيعاب وإدخال التعديلات الأساسية .
- وفي الجلسة الثالثة ، تم إلقاء كلمات رؤساء الوفود التالية :
- كلمة الأردن ، وألقاها السيد حمود عليمات ، أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية .
 - كلمة الإمارات ، وألقاها أ. مطر حميد الطائر ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
 - كلمة البحرين ، وألقتها الشيخة هند بنت سليمان آل خليفة رئيس وفد البحرين .
 - كلمة الجزائر ، وألقتها الوزيرة السيدة نوارة جعفر .
 - كلمة السعودية ، وألقاها معالي السيد محمد بن أحمد الرشيد ، وزير التربية والتعليم .
 - كلمة السودان ، وألقتها معالي الوزيرة سامية أحمد محمد ، وزيرة الرعاية والتنمية الاجتماعية .
 - كلمة سوريا ، وألقتها معالي الوزيرة سهام دلو ، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل .
 - كلمة العراق ، وألقاها السيد الدكتور نوري جعفر اللطيف ، المستشار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
 - كلمة فلسطين ، وألقتها معالي الوزيرة انتصار الوزير ، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل .
 - كلمة قطر ، وألقاها معالي الوزير أحمد بن عبد الله آل محمود ، وزير الدولة للشؤون الخارجية .
 - كلمة لبنان ، وألقاها معالي الدكتور أسعد دياب ، وزير الشؤون الاجتماعية .
 - كلمة مصر ، ألقتها السفيرة مشيرة مشيرة خطاب ، الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة .

- كلمة موريتانيا وألققتها السيدة زينب بنت محمد ولد النهاة ، كاتبة الدولة لشئون المرأة .

- كلمة اليمن ، وألققتها السيدة نفيسة الجائفي ، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة .

وفي الجلسة العامة الرابعة ، تم عرض ملخص التقرير المتعلق بالطفل العربي والمقدم من المكتب الإقليمي لليونيسيف ، وبناءً على الملاحظات عليه ، اتفق أن ترسل الدول والمنظمات ملاحظاتها للأمانة الفنية واليونيسيف لإدخالها على التقرير ، ومن ثم توزيعه ، كما تم عرض خطة العمل الثانية للطفولة في الجمهورية التونسية .

وتخصصت الجلسة العامة الخامسة لعقد دوائر مستديرة لإثراء الموضوعات التي

احتوتها الخطة ، وهي :

- بداية طبية لكل طفل .

- تربية وتعليم ضد النوعية للجميع .

- العناية باليافعين .

- حماية الطفولة .

- آليات الرصد والتنفيذ والمتابعة .

وفي الجلسة العامة السادسة ، تم عرض وثيقة ممثل المجتمع المدني ، والتي قدمها

د . مسعد عويس ، الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية ، حيث اشتملت على الآتي :

- مقارنة منهجية لخطة العمل .

- الطفل العربي بين مخاطر العولة وفرصها .

- خصوصية واقع الطفل العربي .

- عناصر خطة العمل مع الطفولة العربية :

- توفير الرعاية الصحية .

- توفير التعليم رفيع النوعية .

- الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف .

- الحماية من الحروب والاحتلال والحصار .

- تنمية قدرات المراهقين .

- آليات المتابعة والتقويم .

وبعد عرض الوثيقة ، تم التأكد من الوفود على الشكر للمجلس لمجهوده في إعداد الوثيقة والأنشطة التي قام بها في متابعة منظمات المجتمع المدني ، وجاءت ملاحظات ثناء من عدد من الوفود ، ومنها البحرين ، وقطر .

وبعد ذلك ، تم إلقاء كلمات المنظمات العربية والدولية ، وقدم أ. محمد عبده الزغير ، المكلف بإدارة البرامج ، كلمة المجلس العربي للطفولة والتنمية ، تلته كلمات المنظمات التالية :

- منظمة العمل العربية .

- منظمة الأسرة العربية .

- مفوضية المجتمع المدني بجامعة الدول العربية .

كما تم في الجلسة السابعة عرض تقارير الموائد المستديرة ، والاتفاق على استيعابها في إطار الخطة العربية .

وفي الجلسة الثامنة تم إقرار مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة بعد أن قدمت لجنة الصياغة أبرز الاتجاهات التي ستركز عليها الخطة .

وتم في الجلسة التاسعة عرض البيان الختامي والتوصيات ، وكذلك إعلان تونس ، وبرقيات شكر .

ألقي النشء اليافع بيانهم الختامي ، والذي جاء محصلة لجهود نشاطهم في مؤتمر اليافعين . وفي الختام ألقى سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة قطر كلمة عن الوفود المشاركة في المؤتمر ، وأعقبها كلمة موجزة للفنان محمود قابيل ، سفير النوايا الحسنة لليونيسيف .

وفي الختام تم إقرار مناقشة القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر ، وهي كالتالي:

القرارات :

- اعتماد الخطة العربية الثانية للطفولة كي تعمل بها الدول الأعضاء ، قدر الإمكان

في وضع أو مراجعة خططها الوطنية ، وكي تقوم مؤسسات العمل العربي المشترك بتطوير أدائها من أجل الإسهام في تحقيق أهداف الخطة .

- دعوة الدول الأعضاء لدراسة مسودة التقرير عن أوضاع الطفولة العربية ومراجعة ما بها من بيانات من قبل الأجهزة المعنية لديها ، وموافاة الأمانة العامة للجامعة واليونيسيف بملاحظاتهما في فترة لا تتجاوز الشهر ؛ كي تتمكن الأمانة العامة بالتعاون مع اليونيسيف من إعادة صياغة التقرير في ضوء هذه الملاحظات وإصداره بصورة نهائية قبل منتصف شهر مارس 2004 .

- دعوة المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى متابعة تنفيذ " وثيقة منظمات المجتمع المدني في تفعيل الخطة العربية الثانية للطفولة " مع المنظمات غير الحكومية بالدول الأعضاء .

التوصيات :

- دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية لاختيار مفوض لحقوق الطفل العربي من الشخصيات العربية ذي خبرة عربية ودولية في مجال الطفولة ، يتابع أوضاع الأطفال في العالم العربي والتطورات السياسية المؤثرة على حقوقهم وإجراءات حمايتهم ، وتمثيل الجامعة في المحافل الدولية المعنية بحقوق الطفل .

- حماية الطفل والمرأة والأسرة في فلسطين المحتلة وفي الجولان العربي السوري المحتل والجزء المحتل من جنوب لبنان .

ندوة "نحو مزيد من الحماية لحق المعاق في العمل" (القاهرة من ٢-٤ ديسمبر/كانون أول 2003 م)

دينا حسين الظاهر *

يعتبر حق المعاق في العمل من الحقوق الأساسية للمواطن، التي أكدت عليها المواثيق العربية والدولية ، كما اعترفت به معظم الدول وأقرته في سلب دساتيرها . وعلى الرغم من أن بعض الدول قد استطاعت تشريعياً - على الأقل - توفير بعض الحماية لحق المعاق في العمل ، فإن البعض الآخر ما زال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لدعم هذا الحق وكفالاته في ظل شروط عمل تجعل تشغيل المعاقين أمراً إلزامياً . لذا فقد ارتأت منظمة العمل العربية بالتعاون مع اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين في جمهورية مصر العربية تنظيم ندوة قومية بعنوان " نحو مزيد من الحماية لحق المعاق في العمل " خلال الفترة 2-4 ديسمبر 2003 م .

هدف الندوة:

- 1- التعرف على حجم ظاهرة الإعاقة في الوطن العربي، وتحديد تعريف المعوق وأنواع الإعاقة من واقع تشريعات العمل العربية .
- 2- تحديد احتياجات وألويات برامج التأهيل والتدريب المهني للمعاقين في البلدان العربية والتعرف على أنشطة وبرامج التعاون العربي والدولي المنفذة في هذا المجال .
- 3- عرض فكرة معمقة عن تأهيل المعاقين وتدريبهم في المجتمع .

* اختصاصي مشاريع بالمجلس العربي للطفولة والتنمية .

- 4- الوقوف على آليات حماية حق المعاقين في العمل من واقع مستويات العمل العربية والدولية وتحديد أوجه القصور فيها .
 - 5- عرض بعض التجارب الدولية والعربية الناجحة في مجال دعم فرص تشغيل وتأهيل المعاقين .
 - 6- استخلاص مقترحات لدعم وكفالة حق المعاقين في العمل من خلال مستويات العمل العربية الدولية .
- شارك في أعمال الندوة ممثلون عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل من (تونس ، وسوريا ، ولبنان ، والجماهيرية العربية الليبية ، والمملكة العربية السعودية، واليمن) والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة قطر.
- ممثلون عن المنظمات العمالية في كل من (الجزائر وفلسطين وسوريا) .
- ممثلون من المنظمات العربية والإقليمية والدولية ، وذلك على النحو التالي:
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
 - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .
 - المنظمة العربية للمعاقين .
 - المجلس العربي للطفولة والتنمية .
 - منظمة التأهيل الدولي .
- ممثلو العديد من الهيئات الوطنية في جمهورية مصر العربية والمعنية برعاية وتأهيل المعاقين في جمهورية مصر العربية في جميع المحافظات.

عقدت الندوة على مدى ثلاثة أيام ، وناقشت المحاور التالية:

- 1- المفاهيم الأساسية للإعاقة وحجم المشكلة ومتغيراتها .
- 2- التأهيل المرتكز على المجتمع كاتجاه حديث، ودوره في تفعيل رعاية وتأهيل المعوقين .
- 3- التأهيل المهني للمعوقين بين النظرية والتطبيق .
- 4- التأهيل الاجتماعي والتوجيه المهني للمعوقين وإعدادهم للدمج في سوق العمل .
- 5- تشغيل المعوقين (أهدافه - وسائله - العوامل التي تحد منه - دراسة ميدانية) .
- 6- آليات حق المعاقين في العمل من واقع مستويات العمل العربية والدولية.

الجلسة الافتتاحية:

واستهلت الجلسة الافتتاحية بكلمة: الدكتور/ عبد الحميد كمال

نائب رئيس اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين (ذوي الاحتياجات

الخاصة) ؛ حيث أكد فيها على الاعتبارات التالية:

- أن دعوات العملية التأهيلية للمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة تركز على ركيزتين أساسيتين ، هما:

- التدريب المهني المستند إلى تقييم حقيقي وواقعي لقدرات المعوقين الحالية .

- إتاحة فرص التشغيل المناسب المتوائم مع ما أعد المعوق له .

كما ناشد سيادته الدول العربية الإفادة من التقنيات الحديثة المتسارعة في العمل التأهيلي والاستفادة من نتائج البحوث وتبادل الخبرات الرائدة، مؤكداً على العمل على تطبيق المبادئ التأهيلية المعاصرة، ومنها أهمية استيعاب واستدماج المعوقين في مجتمعاتهم المحلية وتحقيق الفرص المتكافئة لهم ، مع أهمية مشاركة المعوقين ذاتهم وأسره فيما يتخذ من أجلهم من خطط أو خطوات تأهيلية.

تلا ذلك كلمة توجيهية ألقاها الدكتور/ إبراهيم قويدر ، مدير عام منظمة العمل العربية

طرح فيها تساؤلاً حول كيفية التغلب على الصعوبات التي تعوق تطبيق القوانين

والتشريعات والتي تمنح العديد من المزايا والحقوق للمعاقين في عدد كبير من الأقطار

العربية في العمل والتشغيل ، ولكن للأسف بشكل نظري ، وحدد أهم تلك الصعوبات:

- الجانب المالي والتكلفة المالية لهذه التشريعات وما تمر به الآن الدول العربية من آثار سلبية للأزمات الاقتصادية العالمية.

- عدم المتابعة في التنفيذ .

وقد أكد معاليه على أن التفكير في وجود آلية لمتابعة تنفيذ هذه التشريعات يشارك

فيها المعاقون بكافة فئاتهم في كل قطر عربي سيسهم بدون شك في حل المشاكل التي

تواجه التطبيق الفعلي لهذه التشريعات. وقد اختتم حديثه بتوجيه الشكر لكافة الحضور

متمنياً لأعمال الاجتماع كل النجاح والتوفيق.

جلسة العمل الأولى

بدأت جلسة العمل الأولى بمحاضرة الدكتور/ فاروق محمد صادق ، الأستاذ بجامعة

الأزهر " المفاهيم الأساسية للإعاقة وحجم المشكلة ومتغيراتها " .
ركز فيها سيادته على تقديم المفاهيم الأساسية التي ترتبط بموضوع "الإعاقة" بوجه عام ، خاصة المصطلحات الدولية المتضمنة في نطاق التصنيف الدولي للمعاقين مستعرضاً من خلال ذلك التطور الذي حدث في النظر إلى موضوع الإعاقة خلال القرن الماضي ، وفي تناوله لحجم مشكلة الإعاقة ومتغيراتها ، وتعرض سيادته لمفهوم حجم المشكلة وكيفية الاستفادة من استبيانات مسح حجم المشكلة في عدة أغراض ، حيث يمكن استخدامها كوسيلة علمية في تطوير الخدمات والبرامج ، وتطوير البحث العلمي في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة ، وعلى وجه الخصوص في تقييم البرامج والخدمات.

تلا ذلك محاضرة السيد/ **جمعة السيد** ، مستشار وخبير تأهيل المعوقين، حول التأهيل المهني للمعوقين بين النظرية والتطبيق، تعرض فيها سيادته إلى المفاهيم الأساسية لعملية التأهيل المهني والهدف منها، مع استعراض لوسائل وأساليب التأهيل المهني والتي أشار سيادته إلى كونها تعتمد على برامج التقييم المهني ، إضافة إلى عملية تحليل العمل. وفي ختام المحاضرة استعرض معوقات استخدام وتشغيل المعوقين ، سواء ما يتعلق فيها بمواقف المجتمع المحلي أو مواقف أصحاب العمل أو المعوقين : أسره ذاتهم. وما يرتبط منها بالمعوقات الاقتصادية أو المعوقات المعمارية، مقترحاً عدداً من الآليات لتسهيل تشغيل المعوقين وخلق فرص عمل لهم، منها التدريب الملائم والمناسب للمعوق، ضرورة توعية صاحب العمل والمعوق ذاته وأسرته ، مع التأكيد على قيام أجهزة الاعلام بدور منطقي وهادف ينقل صورة واقعية عن المعوقين وقدراتهم ، سواء في مراكز التأهيل أو في أماكن العمل.

جلسة العمل الثانية

وقام الأستاذ/ يوسف هاشم إمام، مدير عام اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) بتقديم محاضرة حول (تشغيل المعوقين) ، تناول فيها العلاقة بين التأهيل الاجتماعي للمعوقين وعلاقته بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في النشاط الاقتصادي مستعرضاً في ذلك وسائل التأهيل الاجتماعي وخطواته وعوامل نجاحه.
كما عرض نبذة مختصرة حول أهم المواثيق والاتفاقيات والإعلانات العربية والدولية ذات العلاقة بتأهيل وتشغيل المعاقين متطرقاً في ذلك إلى استعراض أنجح أساليب تشغيل المعاقين وأكثرها فاعلية.

وتضمن الشق الثاني من جلسة العمل **محاضرة للدكتور/ عثمان فراج** أثار فيها سيادته النقاش حول مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة مشيراً إلى أن المهوبين أصحاب القدرات العقلية العالية والذين يمثلون نسبة حوالي 3% من مجموع أفراد المجتمعات النامية لا بد وأن يلقوا الرعاية الخاصة والتميزة مثلهم في ذلك مثل المعاقون ومن يعانون عجزاً ما مؤكداً على أنه رغم الإنجازات الهائلة التي حققتها الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية في مجال رعاية وتأهيل المعاقين ، فإنه مع ضخامة حجم المشكلة وارتفاع أعداد المعاقين في الوطن العربي إلى ما يقرب من 40 مليون شخص ، فإن هذه الإنجازات تعتبر مجرد صحوة أو مرحلة تمهيدية لجهد أكبر لا بد وأن يبذل.

بعد ذلك استعرض سيادته المجالات التي يمكن لبرنامج تقييم علمي شامل أن يكون محوراً يقدم وجهة نظر نقدية لكل منها ، سواء في مجال البحوث العلمية والإحصاء ، أو في مجال التعليم والتأهيل (التدخل العلاجي) أو في مجال التشريعات ، وغير ذلك من المحاور ذات العلاقة بتأهيل وتشغيل المعاقين.

جلسة العمل الثالثة

بدأت الجلسة بمحاضرة **الدكتور/ عبد الحميد يوسف كمال** ، الخبير الاستشاري بمنظمة العمل الدولية حول التأهيل المرتكز على المجتمع، كمنهج معاصر لرعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين . وقد تناول سيادته في بداية المحاضرة حجم المشكلة من خلال التقديرات العالية والتي تشير إلى أن نسبة الإعاقة في أي دولة تتراوح بين 10 - 15 ٪ من سكانها ، ثم استعرض الخدمات التأهيلية المؤسسية وبعض سلبياتها وكيفية الحد منها . تلا ذلك تقديم نبذة عن تزايد الاهتمام العالمي بقضية الإعاقة وكيفية نشأة فكرة التأهيل المجتمعي، والذي تضمن تعريف التأهيل المجتمعي وأهم خصائصه وسماته وعلاقته بالخدمات التأهيلية التي تقدمها المؤسسات الوطنية، ثم وضع سيادته أهم فعاليات برامج التأهيل المجتمعي والعناصر الأساسية التي لا بد وأن تتضمنها مؤكداً على أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تضمن نجاح تلك البرامج ، ولعل من أبرزها:

- ضرورة التركيز على ما تبقى لدى المعوق من قدرات رغم العجز دون التركيز على العجز ذاته وتمكين أسرة كل معوق على تقبل ابنها ، ومن ثم تقبل المجتمع له ، والتأكيد على إمكانية أن يكون عضواً عادياً مشاركاً في الحياة العادية ؛ مما يحوله إلى طاقة إيجابية.

- استعراض الخطوات المقترحة لتنفيذ فعاليات التأهيل المجتمعي وعلاقته بحماية حقوق المعوقين في التأهيل للعمل، مختتماً محاضراته بمجموعة من المقترحات والتوصيات الهادفة إلى تطبيق فكرة التأهيل المجتمعي على نطاق أوسع.
- اختتمت جلسة العمل الثالثة بمحاضرة الأستاذ/ خليل أبو خرمة ، مدير إدارة الحماية الاجتماعية حول آليات حماية حق المعاقين في العمل من واقع مستويات العمل العربية والدولية والتي أكد فيها سيادته على أن دمج المعوقين في المجتمع هو حق من الحقوق الأساسية وأن نجاح هذه العملية يرتبط بتأمين الشروط والظروف الضرورية لجعله قادراً على الاعتماد على نفسه . وقد أولت المنظمة اهتمامها بهذه الشريحة الهامة من الطبقة العاملة وتدريبها وجعلها مؤهلة لتكون طاقة إنتاجية، وفي سبيل ذلك أقر مؤتمر العمل العربي الاتفاقي العربية رقم (17) لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين، وأن المنظمة تعمل على تفعيل الاهتمام بالمعوقين في كافة الدول العربية.

في الختام ، توصل المشاركون في الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات الهامة في

هذا الشأن وردت على النحو التالي:

- 1- تحقيق الحماية الاجتماعية للمعوقين من خلال تشجيع الدراسات الميدانية والبحث العلمي في مواجهة ظاهرة الإعاقة، إعطاء جانب الجهود التطوعية (منظمات- جمعيات) دوراً أساسياً وملموساً في مجالات العمل المختلفة ، وخاصة ما يتصل بالدعم المالي للهيئات وفتح مجالات التدريب والتشغيل كحق ضروري لذوى الاحتياجات الخاصة.
- 2- الدور الإيجابي للتشريع ، فهو أداة لازمة لتدخل الدولة لحماية بعض الفئات غير القادرة على مواجهة الحقيقية كباقي فئات المجتمع.. لذا تؤكد الندوة على ضرورة تحقيق النظرة الشاملة في تشريعات رعاية وتأهيل المعوقين مع التركيز على عملية التشغيل ، فالعمل هو الدعامة الأساسية لبناء مجتمع تتلاشى فيه أو تقل إلى أبعد الحدود الاتجاهات السلبية للإعاقة.
- 3- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في كافة الأجهزة المعنية برعاية وتأهيل المعوقين بالدولة الواحدة والتنسيق فيما بين هذه الجهات والدول العربية لإقامة معهد تدريبي يتولى إعداد الكوادر المطلوبة لرعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة من المعوقين .

- 4- إعطاء المزيد من العناية بنظام التأهيل المجتمعي باعتباره الأقل تكلفة وأيسر وسيلة لتحقيق المشاركة المجتمعية وإدخال المعوقين في قلب العملية التأهيلية ؛ لتحقيق دمج حقيقي له في المجتمع ، ومن ثم تيسير عملية التوظيف والاستخدام .
- 5- تزويد العاملين في مجال التأهيل المهني للمعوقين بالوطن العربي بالأفكار الجديدة والمعلومات العملية في توظيف قدرات المعوقين ؛ ليكونوا خير مساهمين ومشاركين في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 6- الاهتمام بتشغيل ذوى الاحتياجات الخاصة باعتباره حقاً وواجباً على المجتمع ، وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بذلك متى وجدت وبحسب ظروف كل دولة .
- 7- مؤازرة وتشجيع قرار اتحاد هيئات المعوقين بمصر والخاص بمشروع إنشاء مجمع نموذجي للخدمات التأهيلية ، ويضم أكاديمية لعلوم رعاية وتأهيل المعوقين والدورات التدريبية المكثفة، وإجراء التجارب الرائدة ، والاستفادة منه في تدعيم خدمات رعاية المعوقين بالوطن العربي.
- 8- تفعيل المادة (26) من الاتفاقية العربية رقم (17) لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين والتي نصت على " أن تسعى الدول العربية فيما بينها ، وبالتنسيق مع مكتب العمل العربي، إلى رسم سياسة عربية موحدة بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين ورعايتهم، تهدف إلى التعاون والتنسيق والتكامل في هذا المجال" .. وفي هذا الصدد يقترح تشكيل الآلية القومية القادرة على القيام بهذه المهمة على هيئة اتحاد يضم كافة الجهات المعنية برعاية وتأهيل المعوقين بالدول العربية بالتنسيق مع مكتب العمل العربي.
- 9- تشجيع المعوقين المؤهلين مهنياً على تكوين الجمعيات التعاونية والقيام بالمشروعات الفردية والجماعية ، مع تنظيم ندوات ولقاءات للتوعية في هذا الغرض .
- 10- إصدار التشريعات الكفيلة بتشجيع أصحاب الأعمال على تشغيل المعوقين المؤهلين مهنياً بتقرير حافز لهم ، مثل إعفاء نسبة من أرباحهم من الضرائب، أو إعطائهم ميزات أخرى.
- 11- اختيار التأهيل لمهن رائجة في سوق العمل ؛ ليتم تدريب المعوقين عليها ، مع الاعتماد على الدراسات التي تجريها وزارات القوي العاملة أو غيرها من الجهات المعنية

- والخاصة بتخطيط القوى العاملة للاسترشاد بها عند اختيار هذه المهنة، مع ضرورة أن تتفق هذه المهن وما تحتاجه من قدرات ومهارات وخبرات مناسبة للمعوق ، ويمكن أن تدر عليه دخلاً معقولاً.
- 12- أن تتناسب مدة التدريب المهني مع المهارات والخبرات المطلوبة لكل مهنة وبما يتناسب والقدرات الفردية لكل متدرب ؛ لاكتساب المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل.
- 13- قيام أجهزة الإعلام بإعداد برامج لتحسين صورة المعوق لدى أصحاب الأعمال وحثهم على استخدام المعوقين المؤهلين مهنيًا ومنحهم الحقوق العمالية شأنهم شأن غيرهم من العمال.
- 14- الالتزام بروح الإعلانات والمواثيق الدولية الصادرة من الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وفي مقدمة ذلك الإعلام العالمي لحقوق الإنسان وبرنامج العمل العلمي المتعلق بالمعوقين والإعلام العالمي لحقوق المعوقين واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 159 لسنة 1983 في مجال التأهيل المهني وتشغيل المعوقين ، وغير ذلك من الإعلانات والمواثيق ذات الصلة ، وذلك كله بما يناسب ظروف كل دولة .
- 15- ضرورة الاتفاق على وسيلة للوقوف على حجم مشكلة المعوقين بالوطن العربي وخصائصها ، وقد يكون التراث البحثي مهماً في هذا الموضوع ، مع الاستمرار في توفير الخدمات الخاصة دون انتظار لتحديد المشكلة .
- 16- إعطاء الأهمية اللازمة لإعداد المدرب الجيد ودراسة احتياجات السوق، وإعداد مكان التدريب المناسب وتقبل الأسر للمهن التي يدرّب عليها المعوق ؛ حتى يتم إلحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالعمل في سهولة ويسر .
- 17- إتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من مشروعات التدرج المهني أسوة بغيرهم من فئات المجتمع ، مع إتاحة الفرصة لتمويل المشروعات المقدمة من الصناديق الاجتماعية.

عرض تقارير

تقرير وضع الأطفال في العالم 2004

سهام القواش

تقرير وضع الأطفال في العالم 2004

سهام القواش

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" تقرير "وضع الأطفال في العالم 2004" الذي يتناول هذا العام قضية تعليم الفتيات وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتحسين نوعية التعليم الذي يتاح للفتيات وتوفيره على المستويين العالمي والقطري. ويؤكد التقرير على أهمية تحقيق الهدف الإنمائي لعام 2005، وهو استئصال التباين بين الجنسين في مجال التعليم.

ويذكر كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في مقدمة هذا التقرير "أن ملايين الفتيات لم ينتظمن في الدراسة على الإطلاق، وملايين عديدة أخرى لم يكملن تعليمهن، وأعداداً لا حصر لها لم يحصلن على حقهن من التعليم الجيد النوعية. وهذه الملايين من الفتيات ينزلن بسهولة إلى هامش المجتمع، وبصحة أضعف مما هو ممكن، وبمهارة أقل، وبخيارات محدودة في حياتهن، وبأمل أقل في مستقبلهن. ومتى نضج كنساء كن أقل إعداداً للمشاركة الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعهن. وهؤلاء، وأولادهن بالتبعية، أكثر تعرضاً لمخاطر الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) والاستغلال الجنسي، والعنف والإساءة."

ويوضح التقرير أن الحكومات قد حددت سنة 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض،

ترجمة لغة إنجليزية ولغة فرنسية - الجزائر .

وكفالة الاستدامة البيئية ، وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. ومع أن تحقيق كل هدف من هذه الأهداف يعد ضرورياً من أجل التنمية ، فإن هناك هدفين يعتبرهما زعماء العالم الدولي محورين تدور حولهما الأهداف الأخرى ، وهما تعميم التعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ومع أن تعميم التعليم يبدو هدفاً واضح المعالم نسبياً ، فقد ثبت أنه صعب التحقق كغيره. فعلى الرغم من مرور عقود بعد تلك الالتزامات ، وبعد إعادة تأكيدها لضمان حصول كل طفل على التعليم الجيد ، ما زال هناك نحو 121 مليون طفل محروم من هذا الحق. وعلى الرغم من وجود آلاف المشاريع الناجحة في كل أركان المعمورة فإن التكافؤ بين الجنسين في التعليم ، من حيث دخول المدارس والتحصيل الناجح وإكمال التعليم ، لا يزال بعيد المنال كما كان من قبل. ولا تزال الفتيات يخسرن ، وبصفة منتظمة ، المزايا التي يمنحها التعليم.

ويؤكد التقرير أن الاستثمار في مجال تعليم الفتيات في الوقت الحاضر ، وبشكل لا يقتصر على زيادة الموارد المالية بل الذي يشمل أيضاً الجهد والحماس والالتزام والاهتمام والتركيز ، لهو استراتيجية تحمي حقوق الأطفال وتوفر لهم تعليماً جيداً. بل إنها استراتيجية تخطو قدماً بجميع الأهداف الإنمائية الأخرى. غير أن الدلائل التي ظهرت خلال السنوات الثلاث الأولى منذ إعلان الألفية ليست مشجعة بالمرّة فيما يخص تعميم التعليم أو التكافؤ بين الجنسين في التعليم أو أي هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد استأثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب ضد الإرهاب حول العالم على معظم الاهتمام في العناوين الرئيسية في العالم، واستنفدت الموارد التي كان يمكن أن تركز من أجل التنمية البشرية. والآن أصبح لزاماً على المجتمع العالمي أن يجاهد بشدة من أجل الوفاء بالالتزامات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف . وإذا لم يتحقق تقدم بخطى سريعة فإن مستويات الجوع التي تهدد البقاء سوف تستمر في بعض أقاليم العالم لمدة قد تصل إلى مائة عام . وسوف يستمر الموت في حصد أرواح ملايين الأطفال دون سن الخامسة طوال هذه الفترة.

ويشير التقرير أن أول التزام للمجتمع الدولي جاء بتعميم التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 والذي أعيد التأكيد عليه فيما بعد في اتفاقية حقوق الطفل

لعام 1989 ، وخلال القمة العالمية من أجل الأطفال في عام 1990 لم يكتفِ زعماء العالم بتأكيد التزامهم بإتاحة التعليم الأساسي الجيد للفتيان والفتيات على حد سواء ، ولكنهم تعهدوا أيضاً بتركيز جهودهم للحد من التفاوت الموجود منذ عقود في معدلات الالتحاق بالمدارس. وعلى الرغم من هذه الالتزامات لم يتحقق هدف تعميم التعليم ولا تزال الفجوة النوعية قائمة إلى يومنا هذا .

أسباب ابتعاد الفتيات عن التعليم:

يوضح التقرير أن هناك أربعة أسباب تجعل الفتاة تبتعد عن المدرسة بشكل منتظم ، وتبتعد المرأة عن الأنشطة السياسية ، وهي :

1- غياب المسؤولية

كثيراً ما ينظر إلى التعليم ببساطة على أنه شيء جيد بالنسبة للأطفال بدلاً من التسليم بأنه حق لكل طفل. ونتيجة لذلك ، وعلى الرغم من أنه من المرغوب أن يتردد على المدرسة أكبر عدد من الأطفال بقدر طاقة الدولة ، فإنه يعتقد أنه من غير الإلزامي أو الضروري أن تحشد الحكومات الموارد اللازمة التي تكفل حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد. وغالباً لا يدرك الآباء أن الحكومات عليها التزام بإتاحة التعليم لجميع الأطفال ، ويعززون عدم انضمام أبنائهم إلى المدارس لقصور لديهم. ومن غير المحتمل أن يطالب الآباء الحكومات الوفاء بهذا الالتزام الأساسي تجاه هؤلاء المواطنين الصغار. وأمام تنافس الطلبات على الموارد العامة والإدارة السياسية يكون الخاسر هو التعليم. وفي ظل محدودية الموارد المالية أو الأزمات الاجتماعية ، مثل وجود مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) أو الاضطرابات التي تصاحب أعمال العنف أو الكوارث الطبيعية ، يكون من السهل التضحية بالتعليم الذي يقدم لبعض الأطفال. وبسبب التمييز المستمر بين الجنسين ، والمتأصل في معظم المجتمعات ، تكون الفتيات هن أول الضحايا ، حيث إنه في أوقات الأزمات تكون الفتيات هن آخر من ينضم إلى المدرسة وأول من ينسحب منها .

2- قصور في الفهم

حيث إنه لم يتم دمج مبادئ حقوق الإنسان في برامج التنمية الاقتصادية ، فلقد

أصبح الهدف النهائي للتنمية مفقوداً ، وهو الرفاهية البشرية وليس الأداء الاقتصادي. والخاسر الأكبر من ذلك هم المهمشون من النساء والفتيات والفقراء. ويترتب على هذه التفرقة غير المسجلة أن تصبح حقوق المهمشين بعيدة عن أفكار واضعي السياسات الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك ، لم يتم التسليم بعد على نطاق واسع بالمدى الذي تسهم به المرأة المتعلمة في تنمية بلدها . ورغم وجود الدليل العلمي فإن تعليم الفتيات نادراً ما يناقش في دوائر صنع السياسة كوسيلة لضمان التقدم الاجتماعي. ونتيجة لذلك ، فإنه غالباً ما يتم تجاوز الاستثمار في تعليم الفتيات خلال مناقشة قرارات الميزانية.

3- الافتقار إلى النظرية

تركز الأفكار السائدة عن التنمية والآليات المالية المصاحبة لها منذ زمن طويل على محركات التنمية ذات العامل الواحد ، وهي النمو الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وهذه الأفكار تقلل من شأن التنمية الاجتماعية والتعليم بوجه عام وتعليم الفتيات بوجه خاص. ومثل هذه المناهج لا تبدأ بالاستفسار عن الموارد اللازمة لتمويل التعليم والصحة والتغذية والمأوى من أجل الأطفال. كما أنها لا تصل إلى الاستفسار عن كيفية تعبئة الموارد اللازمة دون الإضرار بمعايير الاقتصاد الكلي. حيث إن معايير الاقتصاد الكلي توضع أولاً مع إعطاء قدر ضئيل من الاهتمام للاستثمارات التي تركز على البشر بما في ذلك الاستثمارات الموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وبنفس القدر من الأهمية ، فإنه عادة ما تفضل النماذج الإنمائية في التصدي للعلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة ، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار قدرات المرأة على المساهمة في القطاعات الخاصة والعامة للتنمية القطرية. ونتيجة لذلك فإن القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات تكاد تكون غير موجودة في نظريات وسياسات وممارسات التنمية.

4- إخفاق الاستراتيجية

حتى فيما بين أولئك الملتزمين بهدف التعليم للجميع ، غالباً ما توجد نظرة تقليدية لا تنظر إلى قطاع التعليم إلا عندما تكون هناك رغبة في تحديد المشاكل ووضع الحلول لها. ونتيجة لذلك فإن البرامج والسياسات غالباً ما تكون ضيقة الأفق ، وتركز على جانب واحد فقط ، على الرغم من أن المنظور المطلوب لابد وأن يكون متعدد القطاعات ؛ حتى يتمكن من التغلب على العقبات التي تحول دون التحاق الفتيات بالمدارس.

وفي غالب الأحيان لا يأخذ المنظور التقليدي في الاعتبار القضايا النوعية التي تؤثر على التحاق الأطفال بالمدارس والقضايا المتصلة بالخلافات بين احتياجات الفتيان والفتيات وأشكال عدم المساواة في أدوارهم ومسؤولياتهم وكياناتهم الشخصية. وبدون التسليم بهذه الاختلافات لن تراعى السياسات والممارسات التعليمية المساواة بين الجنسين ، في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه مدركة لهذه القضية. وفي مثل هذه الحالات فإن سلوك ومواقف صناع السياسات والممارسين لن تتمكن ، في أحسن الأحوال ، من تلبية الاحتياجات التي تهم الفتيان والفتيات ، وفي أسوأ الأحوال ، فإنها ستقضي على حقهم في التعليم.

الفوائد طويلة الأمد لتعليم الفتيات

يعتبر تعليم الفتيات أكثر الوسائل فعالية للتصدى لكثير من التحديات العويصة التي تواجه التنمية البشرية. كما يعتبر التعليم أيضاً أمراً حيوياً في حالات الطوارئ ، خاصة في أعقاب كارثة أو عندما تكون الدولة في نزاع ما ، إذ إن التعليم يسهم بالاستقرار في حياة الفتيات والفتيان فضلاً عن أنه يساعد الأسر على تضييد الجراح والتطلع إلى المستقبل. إن استراتيجيات إتاحة الفرص للفتيات لإتمام تعليمهن توتى أكلها للجميع في مجتمعاتهن.

ويذكر التقرير أن هناك عدداً كبيراً من الفوائد طويلة الأمد لتعليم الفتيات ، منها ما يلي: - **تعزيز التنمية الاقتصادية** : تقدم البحوث التي امتدت لعقود كثيرة دليلاً ملموساً على الارتباط بين التوسع في التعليم الأساسي والتنمية الاقتصادية ، بل إن لتعليم الفتيات أثراً إيجابياً أكبر. وقد تمكنت الأقاليم التي خصصت استثمارات طويلة المدى لتعليم الفتيات ، مثل جنوب شرق آسيا على الأقل حتى أزمة الديون في الثمانينيات ، وأمريكا اللاتينية ، من تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية. وكلما زاد معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي. أما الدول التي لا تستطيع زيادة مستوى تعليم المرأة ليصل إلى مستوى تعليم الرجل فهي ترفع من تكاليف جهودها الإنمائية وتدفع ثمن فشلها عن طريق بطء النمو وانخفاض الدخل. وفي الوقت ذاته، تساعد التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الأسرة على إقناع الأهالي المترددين بالتغاضي عن المزايا الاقتصادية السريعة التي تتحقق من وراء عمل فتياتهن ويقومون بدلاً

من ذلك بإرسالهن إلى المدرسة ؛ لتحقيق مزايا طويلة المدى لاقتصاد دولهم.

- التعليم من أجل الجيل القادم : عندما تصبح الفتيات المتعلمات أمهات سيقمن على الأرجح بإرسال أطفالهن إلى المدرسة ، وبذلك تنتقل المزايا وتتضاعف ، سواء لأنفسهن أو للمجتمع بطريقة إيجابية ومتكاملة بين الأجيال. ومؤخراً قامت اليونيسف بتحليل لبيانات أسرية من 55 دولة ومن ولايتين في الهند. وكانت أوضح النتائج لهذا التحليل هي أن احتمالات زهاب أطفال النساء المتعلمات إلى المدارس تزيد زيادة كبيرة جداً ، وكلما زاد نصيب حظ المرأة من التعليم كلما زاد احتمال حصول أطفالها على مزايا التعليم. وتعزز هذه الدراسة الأخيرة البحوث التي تفيد بأن تعليم الفتيات للقراءة والكتابة وإكسابهن المهارات في المدارس لا يؤدي إلى نتائج تحسین صحتهن وصحة أطفالهن فحسب ولكن يمتد أيضاً إلى أحفادهن.

- الأثر المضاعف : يمتد أثر التعليم إلى مجالات أخرى بخلاف التعلم، حيث إن له أثراً إيجابياً على معظم جوانب حياة الطفل. فعلى سبيل المثال، فإن الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة تكون أمامهم فرص أكبر لمعرفة ما يحتاجون ليظلوا أصحاء بما في ذلك حماية أنفسهم من الأمراض. ويوفر تعليم الفتيات الحماية اللازمة لهن من التعرض لخطر مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) ، وهن أكثر تعرضاً له من الفتيان. وتنتقل هذه الفوائد إلى الأجيال التالية ، إذ إن المرأة التي تعرف كيف تحافظ على نفسها من التعرض لمرض نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) تحرص على إرسال أطفالها إلى المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يعنى الحد من الاتجار بالأطفال أو استغلالهم كعمال ، كما أنهم يصبحون أقل تعرضاً للأذى والعنف. ولما كانت الفتيات أكثر تعرضاً للمعاناة من هذه الاعتداءات ، يصبح للتعليم ضرورة خاصة لحمايتهن ، حيث يمتد أثره إلى ما هو خارج حجرة الدراسة.

- أسر أكثر صحة : من الفوائد التي تعود على المجتمع من وراء تعليم الفتيات ذلك التوازن الذي ينشأ بين حجم الأسرة ومواردها. فعندما يضمن المجتمع تعلم الأمهات فإن الأطفال يكونون أكثر صحة وتقل وفياتهم. كما أن أطفال الأمهات المتعلمات عادة ما يحصلون على تغذية أفضل ولا يصابون بالمرض إلا قليلاً . أما أثر تعليم الأم على صحة طفلها وتغذيته فهو كبير للغاية ، حيث تؤدي كل سنة إضافية في تعليم الأم إلى تخفيض

معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة ، وذلك طبقاً لمراجعة أدلة واسعة من الدول الآخذة في النمو.

- انخفاض معدل الوفيات بين الأمهات : تقل احتمالات وفاة الأمهات اللاتي ذهبن إلى المدارس خلال الولادة. أما أثر الذهاب إلى المدرسة في خفض عدد المواليد فيعني أنه بالنسبة لكل 1000 امرأة تؤدي كل سنة إضافية من سنوات التعليم يتم منع حالتين من حالات الوفاة بين الأمهات. وأوضحت البحوث أن الوفيات بين الأمهات تنخفض أيضاً مع زيادة الوعي بأساليب الرعاية الصحية واستخدام الخدمات الصحية خلال الحمل والولادة وتحسين التغذية وزيادة الفارق الزمني بين الولادات. وهذه كلها عوامل تنشأ عندما تكون المرأة متعلمة.

أثر الفقر على انخفاض معدل تعليم الفتيات:

على الرغم من أن التفاوت بين الجنسين في التعليم يبدو واضحاً أمام الفقير وغير الفقير على حد سواء ، فإنه يزيد بصورة أكبر بين الأطفال الذين يعانون من الفقر (12 في المائة بالنسبة للفتيان و17 في المائة بالنسبة للفتيات) عن أولئك الذين يعيشون فوق مستوى خط الفقر (3 في المائة من الفتيان و5 في المائة من الفتيات). لذلك تعاني الفتيات خطراً مزدوجاً أحدهما بسبب النوع والآخر بسبب الفقر.

وتعتبر أرقام الفتيات ممن هن خارج المدرسة "غير منظورة" في كثير من الحالات. فإما أنها غير معلنة أو أنها تعلن بصورة تفتقر إلى الدقة. وتعاني الكثير من الدول من فجوة حقيقية في المعلومات ، حيث لا يؤخذ في الاعتبار هؤلاء السكان الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك تعلن الدول - في معظم الأحوال - عن المتوسطات. ومن ثم تخفي حالات التباين النوعية الحادة بين المناطق الداخلية والجماعات الاقتصادية والعرقية.

التسرب بين الفتيات

من المؤكد أن الفجوة النوعية في الالتحاق بالمدارس الابتدائية قد ضاقت في التسعينيات ، فقد زاد إجمالي معدل الالتحاق للفتيات بالنسبة للفتيان في الدول الآخذة في

النمو من 0,68 إلى 0,92 . ولقد تحسنت نسب التحاق الفتيات خلال العقد في ثلثي الدول الآخذة في النمو تقريباً . وكانت أكبر معدلات التحسن في بينين وتشاد وجامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والمغرب ونيبال وباكستان والسودان . وفي المغرب ارتفعت نسبة التحاق الفتيات في المناطق الريفية من 44,6 في المائة في الفترة ما بين 1997-1998 إلى 82,2 في المائة في الفترة من 2002-2003 .

ومع ذلك ما زال معدل إتمام الدراسة الابتدائية للفتيات أقل منه بالنسبة للفتيان . إذ تقدر هذه النسبة بين الفتيات بحوالي 76 في المائة بالمقارنة بحوالي 85 في المائة بين الفتيان . فهذه الفجوة النوعية الشاسعة تعني أن عدد الفتيات اللاتي يتسربن كل عام من المدارس يزيد عن عدد الفتيان المتسربين بالملايين . ونتيجة لذلك نجد أن معظم الأطفال غير الملتحقين بالمداس هن من الفتيات . ومرة أخرى تأتي معظم الإحصاءات المثيرة للقلق من إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث ارتفع عدد الفتيات ممن هن خارج المدرسة من 20 مليوناً في عام 1990 إلى 24 مليوناً في عام 2003 . ومن الجدير بالذكر أن 83 في المائة من الفتيات ممن هن خارج المدارس في العالم يعشن في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي . وتوضح آخر الأرقام العالمية لليونسف ، التي تشمل التحاق وانتظام الفتيات ، أن 70 دولة بها معدلات تقل عن 85 في المائة . وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى عمل عاجل يركز على هذا الجانب .

ويجب أن يتحدد لبرامج تعليم الفتيات ثلاثة أهداف واضحة: الحد من عدد الفتيات خارج المدرسة، والنهوض بنوعية تعليم الفتيان والفتيات على حد سواء ، وضمان تحقيق تقدم في التحصيل التعليمي لجميع الأطفال .

إن دمج الإجراءات التي من شأنها ضمان الالتحاق بالمدرسة مع تلك التي تتناول نوعية التعليم يساعد على تلبية الحاجة المتعلقة بالوصول إلى الأطفال المستبعدة والمهددين وبخاصة الفتيات ، ومساعدتهن على دخول المدرسة ، وضمان بقائهن بها للتعلم والإنجاز في بيئة آمنة ومنتجة . ومثل هذه المداخلات تساعد على ضمان أن أنظمة التعليم تؤدي ثمارها لكافة الأطفال .

لقد تم خلال هذا التقرير تحليل ومناقشة العلاقة المتبادلة بين تعليم الفتيات ونتائج التنمية . وحتى يتسنى انتظام بقاء الفتيات في المدارس يتحتم وضع استراتيجيات متكاملة

على كافة المستويات من أسرة ومجتمع وحكومات محلية ووطنية. وقد اعتبر لزمناً طويلاً أن عدم تعليم الفتيات مسألة خاصة لكل أسرة على حدة . لكن الأدلة المطروحة في هذا التقرير تثبت أن التحدي في عملية تعليم كل فتاة هو في الواقع تحدّي لعملية التنمية بجميع قطاعاتها .

ويوجه التقرير في نهايته الدعوة إلى القادة من جميع المستويات في المجتمع لتحقيق

الآتي:

- 1- العمل على جعل تعليم الفتيات مكوناً أساسياً من جهود التنمية .
- 2- خلق حس وطني لتعليم الفتيات .
- 3- إلغاء كافة المصروفات المدرسية بكافة أنواعها .
- 4- إدراج التعليم بوجه عام ، وتعليم الفتيات بوجه خاص ، بصفة كاملة في استراتيجية الدولة للحد من الفقر أو في أي خطط قومية أخرى تتعلق بذلك ، ويجب توسيع البرامج الناجمة .
- 5- تأسيس المدارس كمراكز لتنمية المجتمع .
- 6- اتباع الاستراتيجيات المتكاملة للتمكن من محاربة الحواجز متعددة الأوجه التي تعوق تعليم الفتيات .
- 7- رفع معدلات التمويل الدولي للتعليم .

سياسات وقواعد النشر

مجلة الطفولة والتنمية .. مجلة علمية ، متخصصة ، فصلية ، مُحكَّمة ، تُعنى بشئون الطفولة والتنمية في الوطن العربي .

سياسات النشر:

- تنشر المجلة الأعمال العلمية ذات الصلة بالطفولة والتنمية ، والتي لم يسبق نشرها أو تقييمها في جهة أخرى .
- تُعبّر الأعمال التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس العربي للطفولة والتنمية .
- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر على اثنين من المحكمين ويكون رأيهما ملزماً ، وفي حالة اختلاف الرأي يعرض البحث أو الدراسة على مُحكم ثالث ، يكون رأيه قاطعاً .
- الأعمال العلمية التي تُقدم للمجلة ولا تنشر ، لا تُعاد إلى صاحبها .
- الالتزام بالأصول العلمية في إعداد وكتابة العمل العلمي من حيث كتابة المراجع وأسماء الباحثين والاقتباس والهوامش ، ويفضل وضع الهوامش والمراجع في نهاية الموضوعات .
- تكون أولوية النشر للأعمال المقدمة حسب أهمية الموضوع ، وأسلوب عرضه، وتاريخ الاستلام ، والالتزام بالتعديلات المطلوبة.

قواعد النشر:

- أن تُرسل الأعمال العلمية بالبريد الإلكتروني الخاص بالمجلة childhooddev@yahoo.com ، وإذا لم يتيسر ذلك ؛ ترسل الأعمال العلمية من

-
- نسختين ومطبوعة على جهاز الكمبيوتر . ويفضل إرسال الموضوع على ديسك (ماكنتوش) برنامج الناشر المكتبي أو الناشر الصحفي .
- يُشار إلى جميع المراجع - العربية والأجنبية - ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف وسنة النشر ، الموضوع ، دار النشر ، الطبعة (إن وجدت) ، المدينة ، والصفحات (في حالة الهوامش) .
 - الأعمال المقدمة ينبغي أن تكون مكتوبة بلغة سليمة وبأسلوب واضح .
 - يرفق بالعمل المرسل للنشر بيان يتضمن اسم الباحث وجهة عمله وأرقام الاتصال والبريد الإلكتروني ، وعنوانه كاملاً وكذلك نسخة من السيرة الذاتية .
 - يعتبر العمل العلمي قابلاً للنشر إذا توافرت فيه المعايير السابقة في سياسات وقواعد النشر ، بالإضافة إلى مراعاة اتباع الآتي :

الدراسات والبحوث :

- أن تقدم في حدود (5000 كلمة ، أي حوالي 25 صفحة) .
- أن تخضع لسياسة التحكيم المشار إليها في سياسات النشر .

مقالات :

- ألا يزيد عدد صفحات المقال على (4000 كلمة ، أي حوالي 20 صفحة).
- أن تكون الموضوعات حديثة ، لم يسبق نشرها .

تجارب قطرية :

- ألا يزيد عرض التجربة على (3000 كلمة ، أي حوالي 15 صفحة) ؛ لتلقي الضوء على نجاحات تجربة حكومية أو أهلية عربية ؛ لتعميم الفائدة .
- أن تكون العروض لتجارب حديثة ومستمرة .

عروض كتب :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على (2000 كلمة ، أي حوالي 10 صفحات) .
- أن تكون الكتب المعروضة حديثة ، وألا يكون قد مضى على إصدارها أكثر من ثلاث سنوات .

عروض الرسائل الجامعية :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على (2000 كلمة ، أي حوالي 10 صفحات) .
- أن تكون الرسائل المعروضة حديثة ، وألا يكون قد مضى على مناقشتها أكثر من ثلاث سنوات .

عرض تقارير المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على (1600 كلمة ، أي حوالي 8 صفحات) .
- أن تكون تلك الفعاليات حديثة ، وذات أهمية بما تعكسه من مردود إيجابي .

الترجمات :

- ألا يزيد عدد صفحات الموضوعات المترجمة على (2000 كلمة ، أي حوالي 10 صفحات) .
- أهمية أن تكون تلك الترجمات حديثة ، لم يمضِ على نشرها للمرة الأولى أكثر من 3 سنوات ، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنص واسم كاتبه .

تنويه هام

لقراء مجلة الطفولة والتنمية الأعضاء

- تهيب مجلة الطفولة والتنمية بقرائها الأعضاء المشاركة في تقديم البحوث والدراسات والمقالات في موضوعات ملفات الأعداد القادمة ، وهي كالتالي:

العدد الرابع عشر : الطفل في فلسطين

العدد الخامس عشر : عمل الأطفال

العدد السادس عشر : الأمراض النفسية والأطفال العرب

العدد السابع عشر : الأسرة العربية

العدد الثامن عشر : العشوائيات والطفولة

والمجلة في انتظار إسهاماتكم الثرية ، والتي تشرف بنشرها .

كما ترحو هيئة التحرير من المهتمين والباحثين ملء الاستبان المرفقة بالعدد الثاني عشر ، وإرساله في أقرب فرصة ممكنة لهئية التحرير : حتى نتمكن من معرفة آرائهم ونقدم حول المجلة .

Childhood And Development Quarterly

A scientific periodical specialized in accurate research
issued by The Arab Council For Childhood And Development
under the supervision of The Institute of Arab Research & Studies
Arab League (ALECSO) Cairo, Egypt.

*

**Copyright 2004 by
The Arab Council For Childhood And Development
All rights reserved**

*

Summarized & Translated by
Marwa Hashem

The research, studies and articles published in this periodical express their writers' views and not necessarily the periodical's view. The order of research in this periodical is not reflective of the importance of any particular research or to the status of the researcher.

*

Price per issue :

Egypt: LE 15

Arab Countries: US\$ 8

Foreign Countries: US\$ 15

*

Annual Subscription including mail :

Egypt: LE 48

Arab Countries: US\$ 30

Foreign Countries US\$ 50

Supportive Subscription: US\$ 75

*

For Correspondence:

Childhood And Development Quarterly

Arab Council For Childhood And Development

P.O.Box : (15) Orman, Giza, Egypt

Tel : (+202) 7358011- Fax : (+202) 7358013

E-mail: childhooddev@yahoo.com

**This issue is funded by The Arab Gulf Programme For
United Nations Development Organizations (AGFUND)**

Advisory Committee

Dr. Agwa, Ali

Professor of Public Relations – Dean of Faculty of Information
Cairo University, Egypt

Dr. Almofadda, Omar Abdel Rahman

Professor of Developmental Psychology – Head of Psychology Department
King Saud University – Riyadh, Saudi Arabia

Dr. Al-Naggar, Baker Soliman

Professor of Sociology – Faculty of Arts – University of Bahrain

Dr. Dakak, Amal Hamdy

Professor in the Faculty of Arts - Damascus University - Syria

Dr. El-Hawat, Ali El-Hady

Professor of Sociology – University of Al-Fateh – Libya

Dr. Al-Hity, Hady No'man

Professor of Information – Faculty of Arts
Baghdad University - Iraq

Dr. Ghanem, Azza Mohamed Abdo

Professor of Educational Psychology - Faculty of Education
Sana'a University – Yemen

Dr. Hadidi, Mu'men Suliman

Professor of Forensic Medicine – Head of National Institute of
Forensic Medicine – Amman, Jordan

Dr. Hassan, Amna Abdel Rahman

Professor of Educational Psychology
International African Association – Sudan

Dr. Katran, Hatem

Professor of Special Law – Faculty of Legal, Political
and Social Sciences – Tunisia

Dr. Nour-Eldien, Mohamed Abbas

Professor of High Education – Faculty of Education
University of Mohammed the Fifth in Rabat, Morocco

Dr. Ramadan, Kafya

Professor of Children's Literature – College of Education
Kuwait University – Kuwait

Board of Editors

General Supervisor
Secretary General of ACCD

Dr. Mosaad Ewies

*

Editor -in-Chief

Dr. Kadry Hefny

*

Counselor

Dr. Sarwat Ishak Abdel Malek

Dr. Hafez Shams Eldin

*

Managing Editor

Mohamed Al-Zaghir

*

Layout

Mohamed Amin

Contents

- Editorial written by: **Secretary General**

Research & Studies:

- The psychosocial problems of mothers who have children suffering from Thalassemia Major and their needs
Nada Behmardy - Dr. Hamoud Olimat
- Recent trends of media research **Dr. Merhan Hussein El-Halawany**
- The social upbringing of Arab children and its relationship with knowledge development (Analytical study)
Dr. Seham Abdel Rahman El-Seugh

Profile:

- Profile's introduction **Dr. Kadry Hefny**
- Adolescents between reality and expectations
Dr. Elhamy Abdel Aziz Emam
- Delinquent behavior among children and adolescents
Abdel- Rahman El-Ghareeb
- Adolescence... A critical view **Dr. Fouada Hedaya**
- Adolescents and violence **Dr. Huda Ahmed El Dawei**

Articles:

- The role played by media in protecting children from violence
Dr. Amal Hamdy Dakkak

- The impact of social environment on children's health
Maisson El Wahidi
- Kindergarten and children's rights in the Egyptian society
Asmaa Awaad

Regional Experiments:

- The Draft of the Second Decade Plan for Childhood (2002-2010)
Salwa El-Ayashy El-Labaan

Thesis & Books:

- The state of children in the General International Law
Dr. Fatma Shehata Ahmed Zedaan
- The relationship between the Egyptian children and Arab satellite channels
Noha Atef El-Abd
- Adolescents Behavior... Readings and Interpretations
Elizabeth Aries Translated by : **Marwa Hashem**

Seminars & Conferences:

- The Third High-level Arab Conference on Childhood
Mohamed Abdo El-Zagher
- Towards more protection for the handicapped right of work
(Cairo 2-4 December 2003) **Dina Hussein El-Zaher**

Reports:

- The State of World's Children 2004 **Seham El-Kawash**

The psychosocial problems of mothers who have children suffering from Thalassemia Major and their needs

Nada Behmardy* Dr. Hamoud Olimat **

The purpose of this study is to identify the psychosocial problems of mothers who have children suffering from Thalassemia Major in order to assess their needs. The sample of the study consisted of twenty-three mothers of children with Thalassemia Major, in addition to a questionnaire which was used to collect the necessary data.

The importance of this study stems from the fact that it seeks to achieve the following goals:

- Shedding the light on the psychosocial problems that face the mothers who have adolescents suffering from Thalassemia.
- Providing those mothers with the required needs to develop their skills in dealing with their children.
- Ending up with suggestions and recommendations useful for the researchers and those who are interested in this field.

The results of the current study showed the negative effects on both family and social relationships of mothers. For example, the majority of mothers suffer from severe anxiety and worry about their children's health, as well as, in most of the cases they blame themselves for the child's illness due to the hereditary nature of Thalassemia Major. Also, they were deterred from having more children, fearing of having more sick children, in addition, they expressed the need to get more information about the disease. Based on its findings, the study offered a number of recommendations in terms of prevention strategies and the need for more studies to help eliminating the negative implications of Thalassemia on patients and their families.

* Researcher in the Social Work – El-Showayfat School – Jordan

** Professor of Sociology and Social Work - Jordanian University

Recent trends of media research for the pre-school stage

Dr. Merhan Hussein El-Halawany

This study discusses the recent trends of media research for the pre-school stage, and its importance derives from the following facts:

1. That the child of today is tomorrow's young man, and youth, as perfectly known, are the energetic power of every and each nation. That is why they should get the most possible care in all life facts, with a special regard to those facts related to their proper growth and healthy upbringing. Otherwise, this power can be easily attracted to serving illegal purposes.
2. Childhood is considered to be the stage on which all other growth stages heavily depend, as whatever the child learns continues with him and is very hard to change.
3. Childhood is very important in directing the behavior of the child as well as forming his habits, morals, and principles, in addition to specifying a great deal of his psychological, physical and mental abilities.
4. What really adds to the importance of this study is that, according to the statistics, the number of children who represent the pre-school stage amounts to 19 million child, which is 39.5% of the comprehensive Egyptian population. It goes without saying that this large percentage do require the most possible care, especially when it comes to the children's abilities and skills. Hence, providing the children with the recent inventions with which they can communicate and develop is considered to be an essential task.
5. The rarity of studies that tackle the subjects related to childhood and the different dimensions of the children's media and its culture.

Professor of Media & Children's Culture - Childhood Post-Graduate Studies Institution
– Ain Shams University – Egypt

The current study tries to achieve a number of goals that include:

- Recognizing the recent trends of media research of the pre-school stage.
- Surveying the research fields tackled by previous studies.
- Identifying the differences and similarities between the Arab and foreign researches.
- Providing a comprehensive survey of the scientific production related to the subject in-hand, during the period from 1990 till the year 2000.

The present study concludes that early childhood is the forming stage, in which the first seeds of children's personality are being formed, and which characteristics are revealed throughout their lives. According to a number of viewpoints, early childhood is most perfect stage for the child to obtain the necessary social, personality, mental, linguistic and kinetic skills. However, this can never be realized unless through fertilizing the surrounding social and cultural environment, in which the senses of the child are developed and his abilities are invested.

Delinquent behavior among children and adolescents

Abdel- Rahman El-Ghareeb

This article reviews the influence of television programs on children's behavior, especially in relation to the aggressive and delinquent behavior that is normally featured by confusion and irregularity. As mentioned in the article, it is difficult to study or measure the effects left by the television on the children and adolescents. This is simply because the available measuring methods are not qualified enough so as to evaluate the results produced by those studies, because they lack an essential feature required in the scientific research, which is generalization. However, it can not be denied that such studies, still, give us valuable hints regarding the effect of television.

In spite of the disagreement among the researchers' viewpoints and their different methods, yet, the results of the related research and studies are summarized in three main perspectives:

- The first perspective stresses the fact that television plays a major positive role in forming the personality of children especially in relation to the psychological formation. This perspective advocates that television decreases the chances of children's delinquent behavior and hinders them from aggressive actions.

Researcher in Childhood –Education Sciences Faculty – University of Mohamed The Fifth – Morocco

- The second perspective adopts the contradictory viewpoint. It asserts that there is a relationship between the aggressive programs and films being displayed on television in the one hand, and the delinquent behavior of children and adolescents on the other hand. The assertion is based on the process of imitation.
- The third perspective clarifies that the damaging effect of television is limited only to the children and adolescents who already have the tendency towards aggression and who are hostile towards their communities as a result of the environment in which they are brought up.

Hence, the article concludes with the fact that the delinquent behavior of children and adolescents is not only due to their watching aggressive and violent programs and films of television, but among the more important causes are the social and economic conditions in which they grow up.

The role played by media in protecting children from violence

Dr. Amal Hamdy Dakkak

This article examines the role that media and mass communication play in the child's life in relation to violence. As perfectly conceived, media channels (broadcasting, TV, cinema, press, ..etc) are currently considered to be key elements in children upbringing process. This is simply because of its being vastly widespread, in addition it highly affects children's behavior. In the social field, media works at deepening the virtual morals inside the children as well as enhancing their positive behaviors, through the cultural, directive and entertaining materials it represents.

This article goes further in clarifying the fact that media channels do equally contribute, together with other institutions (family, school, friends, and others) in raising up the children. However, it is worth mentioning here that the role performed by media channels is double-edged. While they are, if used properly, helping in integrately forming the character of the child; socially, psychologically, and morally, yet, they can yield in opposite damaging influences. Those channels may threaten the national and patriotic culture, leaving a negative effect on the personality of the child. In the second half of the last century, the television was accused of promoting aggressions, hostility, offense and deviation; a vast number of books and articles were produced in this concern.

Faculty of Arts – Damascus University – Syria

The article concludes with a number of suggestions to make a proper use of media channels in hindering children's abuse:

- Producing children's programs that match our culture and traditions, as well as responding to the child's mental and emotional needs. These programs should adopt methods attractive to the children. In order to achieve this goal, these programs should be produced and supervised by media and education experts. As a first step, such cartoon programs can be made and financed locally, in our communities.
- Minimizing importing such children programs, together with enhancing the process of reviewing and watching these programs, through experts specialized in this field, so as to select only programs applicable to our culture and traditions.
- Arranging for seminars and programs in which those experts can contact with the families of the children to direct them towards how to guide their children while watching their TV programs.

Adolescent Behavior Readings and Interpretations

Elizabeth Aries

Translated into Arabic by: Marwa Hashem*

This article reviews Elizabeth Aries' book "Adolescent Behavior... Readings and Interpretations" which is issued in 2001, and consists of 580 pages. The plan of this book derives from the psychology of adolescence course that the author has been teaching for the past 25 years at Amherst College.

The first two chapters of the book consider the impact of the historical and cultural context on adolescent behavior by looking at the adolescent experience in previous centuries and in societies very different from the American society. The following two chapters examine the ways in which the physiological changes of puberty and the development of new cognitive capacities influence adolescent behavior. An exploration of the development of personal and social identity is the focus of part II. The chapters in this section address the theoretical foundations for the study of identity, and the importance of race, ethnicity, social class, gender and sexual orientation in identity development. Part III focuses on social contexts and contemporary social issues. The opening chapters consider the importance of family and peer relationships, school, and work in shaping adolescent behavior. The final chapters examine three contemporary adolescent issues: gangs and violence, teenage pregnancy, and eating disorders.

* ACCD.

The State of the World's Children 2004

Presented by: Seham El-Kawash

This article reviews Unicef's report "The State of the World's Children 2004" which presents girl's education as one of the most crucial issues facing the international development community. The report is a call to action on behalf of the 121 million children out of school around the world today, 65 million of whom are girls.

The report presents compelling evidence that enabling girls to get a basic education of good quality would improve other indicators of human well-being. For instance, it shows that the majority of countries with the lowest secondary enrolment rates for girls also have among the highest rates of child mortality – where more than 15% of children die before age of five. The report shows that girls denied an education are more vulnerable to poverty, hunger, violence, abuse, exploitation and trafficking.

The report calls on leaders from every level of society to:

- Include girls' education as an essential component of development efforts, protecting core human rights principles and the specific rights of girls.
- Create a national ethos for girls' education by implementing a widespread civic education campaign and holding governments accountable for progress.
- Allow no school fees of any kind. All primary schools must be free and universal.

Translator – Algeria

- Think both outside and inside the "education box", integrating education policies into national plans for poverty reduction and scaling up programs that work.
- Establish schools as centers of community development, particularly for children in conflict and emergency situations.
- Integrate strategies related to investments, policies, and institutions with those related to service delivery and conceptual frameworks.
- Increase international funding for education, directing 10% of official aid to basic education. Industrialized nations must give at least 0.7% of GNP in aid and at least 0.15% to the least developed countries.